



PROVISIONAL

A/41/PV.55
11 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودري	: الرئيس
(السويد)	السيد فيرم	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- بيان من الرئيس

- الحالة في أفغانستان وأشرها على السلم والامن الدوليين [٢٦]

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن نتناول البند المطروح على جدول أعمالنا لصباح اليوم أود أن أقول بضع كلمات عن أن اليوم الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، هو الذكرى الأربعون لانشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . وبهذه المناسبة ، فأنني بوصفي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، أود أن أشيد باليونسكو على منجزاتها ، منذ انشائها ، في العديد من المجالات الحيوية التي تهتم البشرية . بل ان الأمم المتحدة فخورة بسجل نجاح اليونسكو بوصفها عضوا في أسرة الأمم المتحدة . وأود أن أشني على العمل الشاق والمتفاني الذي يقوم به مسؤولو المنظمة ، والذي مكن من تحقيق تلك المنجزات .

وبالنسبة للكثير من البلدان انامية ، تحمل اليونسكو معنى خاصا . فان العمل الذي قامت به في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني للمرأة والتخطيط التعليمي والحفاظ على الآثار القديمة ، قد حظي باعتراف عالمي . وان المشاريع التي تشارك فيها اليونسكو على مستوى العالم كثيرة ولكن الأهم هو الأثر الذي كان لتلك المشاريع على الأشخاص الذين شملتهم تلك المشاريع . وبالنسبة للملايين من الأطفال الذين علمهم مدرسون مدربون بواسطة اليونسكو ، سواء كانوا في آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية ، لم تعد الحياة كما كانت . وبالمثل ، حققت اليونسكو الكثير في مجالات العلم والثقافة والاتصالات .

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بهذه الذكرى في جميع أنحاء العالم ، اسمحوا لسي بأن أعرب عن الأمل بأن تجد الأمم الأعضاء التي اضطرت مؤخرا الى ترك المنظمة أنه مسن الممكن أن تعود إليها .

البند ٣٦ من جدول الاعمالالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين(١) تقرير الامين العام (A/41/619)(ب) مشروع القرار (A/41/L.11)الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح أن تغفل قائمة

المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند اليوم ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٣/٠٠ ظهرا . اذا لم يكن هناك اعتراض فانه سوف يتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذلك أطلب من الممثلين الذين

يرغبون في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم في القائمة بأسرع وقت ممكن .

والآن أعطي الكلمة لصاحب المعالي شاهزاده يعقوب خان ، وزير خارجية

باكستان ، لعرض مشروع القرار A/41/L.12 .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمرة

الثامنة تنظر الجمعية العامة في الحالة المساوية الحرجة في أفغانستان . للمرة

الثامنة ستدين الأغلبية الساحقة من دول العالم ذات السيادة اخضاع دولة ذات سيادة

ومحايدة تتعرض أراضيها للاحتلال ودينها وثقافتها وتقاليدها للتقويض . للمرة الثامنة

ستطالب هذه الجمعية الاتحاد السوفياتي بسحب قوات الاحتلال ليتسنى للشعب الافغاني

البطل أن يستعيد حريته واستقلاله ، ولخمسة ملايين لاجيء أفغاني ، يمثلون ثلث سكان

أفغانستان ، أن يعودوا الى ديارهم بأمان وكرامة ؛ وللسلم والاستقرار أن يسودا مرة

أخرى في المنطقة .

ان التدخل السوفياتي في أفغانستان ، عشية عيد الميلاد عام ١٩٧٩ ، لم ينتهك

مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل قواعد السلوك المتحضر بين الدول

أيضا . ومنذ ذلك الوقت تقاوم المحاولات الرامية الى فرض نظام دخيل وعقيدة غريبية

على الشعب الأفغاني مقاومة شجاعة . وطوال سبع سنوات يخوض ذلك الشعب ملحمة نضالية

بروح لا تني وايمان لا يقهر وتمهيم على استعادة الاستقلال والحرية اللذين تمتع الشعب

الأفغاني بهما طيلة قرون ومانهما واعتز بهما .

في العام الماضي لاحظنا باهتمام العروض السوفياتية بالسعي الى الحوار مع

الأفغان الذين يجدون أنفسهم خارج حدود أفغانستان . كما أعلن السوفيات سحب ست كتائب

مضادة للطائرات . اننا لم نتجاهل هذه البوادر التي ينبغي تقييمها على ضوء قيمتها

العملية ليتسنى لنا معرفة ما اذا كانت رمزية محضة أم أن لها وزنها وأهميتها .

كما شهد العام الماضي تصاعدا جديدا في ضراوة العمليات وزيادة ملحوظة في

القصف والتخريب على التراب الباكستاني ومناورات جديدة لاختراع الشعب الافغاني

ومحاولة الحفاظ على نظام مكروه ومرفوض ما كان ليحتفظ بالسلطة لولا مساندة القوات الأجنبية في أفغانستان .

ان السعي الى حسم المشكلة الافغانية يجب ألا يتم إلا بالوسائل السلمية وتمشياً مع رغبات وطموحات الشعب الافغاني ، لا بالتفسيرات الشكلية أو البوادر الرمزية .
وان العواقب المباشرة وغير المباشرة المترتبة على التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان واضحة كل الوضوح بعد مرور سبع سنوات . ففي المقام الاول يشكل انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والاعراف الدولية سابقة خطيرة للدول الضعيفة والمتوسطة الحجم الممثلة في هذه الجمعية . فالتدخل السوفياتي والاسباب المساقفة لتبريره يمكن أن توفر الحجة لانتهاك الاستقلال الوطني وسلامة أية دولة تقع ضحية لطماع جار أكبر وأقوى . وانتهاك مبادئ الميثاق قد يؤدي الى المزيد من الاستقطاب في العالم والانقسام الى كتل عسكرية وتآكل سياسة عدم الانحياز وتأزيم التوترات الدولية . وبالتالي لابد من ترسيخ الموقف القاطع المتخذ من جانب الأغلبية الساحقة في هذه الجمعية وصيانتته .

ان محاولة اخضاع الشعب الافغاني بقوة السلاح ، مقرونة باتهامات مزيفة بشأن هذا البلد التعيس الممزق يحوّل الى قلعة للتقدم لم تؤد الا الى فضح تلك الاتهامات وتحويل ذلك البلد الى أرض جدياء . فقد هلك أكثر من مليون أفغاني في نضالهم من أجل حماية استقلالهم وايمانهم وثقافتهم وتقاليدهم . لقد أخلي البلد من ثلث سكانه وخربت أراضيه الزراعية ودمر .

ان قصة الشرعية المنسوجة من وحي الخيال التي اختلقتها قوات الاحتلال لتضليل المجتمع الدولي لا تنطلي على أحد . فالكفاح الذي يخوضه الشعب الافغاني ببسالة على طول البلد وعرضه ضد قوات الاحتلال طوال أكثر من سبع سنوات يقدم أفصح طعن في المزاعم الزائفة بأن القوات السوفياتية في أفغانستان موجودة هناك تلبية لدعوة تلققتها . فلا استخدام القوة والاسلحة المتطورة بلا رحمة ولا الحملات الدعائية المغرطة والاعلام الكاذب نجحت في اضعاف ارادة وعزم الشعب الافغاني . كما لم تنجح هذه المساعي في

اخفاء الحقيقة الصارخة أن الشعب الأفغاني يعاني من محن الاحتلال العسكري الذي يتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

إن أحداث السنوات السبع الماضية في أفغانستان والرد الدولي القاطع على التدخل العسكري السوفياتي في ذلك البلد سلطت الضوء على الحاجة إلى تسوية سياسية للمسألة الأفغانية تتماشى مع مبادئ الميثاق . ليس ثمة خيار عسكري في السعي إلى التسوية في أفغانستان ، ولا يمكن إيجاد نهج واقعي لتلك التسوية دون الانسحاب التام للقوات السوفياتية . إن وجود القوات الأجنبية في أفغانستان ما زال يمثل مصيصة الصراع المستمر في ذلك البلد وإن مفتاح التسوية لهذه المسألة التي دامت سبع سنوات الآن يكمن في انسحاب تلك القوات .

إن استعراض تاريخ مفاوضات جنيف في ظل المساعي الحميدة للأمين العام ووساطة السيد ديبغو كوردوفيز يوضح بكل جلاء هذه النقطة . فكل عقبة في عملية المفاوضات لها صلة وثيقة بالقضية المركزية ألا وهي الانسحاب ، وبالتردد في معالجتها .

وعندما نظرت الجمعية العامة قبل عام في مسألة أفغانستان ، توقفت المحادثات عن قرب الجارية في جنيف بسبب اصرار كابول غير الواقعي على تغيير صيغة المحادثات . فقد اكدوا على ان مناقشة مشروع الصك الرابع ، المتعلق بمسألة الانسحاب) لا يمكن ان تجرى الا من خلال المحادثات المباشرة . وان رفض باكستان الخضوع لهذا المطلب غير المعقول والموقف المبدئي الصامد الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، وكذلك الجهود الدؤوبة التي يبذلها الامين العام وممثله الشخصي ، كل ذلك مكن المفاوضات من التحرك الى الامام صوب استكمال نص الصك الرابع . وكما اشار الامين العام في تقريره المقدم الى الجمعية العامة ، فإن الصكوك الاربعة التي تشكل التسوية تعتبر منتهية من الوجهة العملية .

ولكن لا يلوح في الافق حتى الآن اتفاق على المسألة الرئيسية المعلقة ، وهي : الاطار الزمني المقبول والمعقول لانسحاب القوات الاجنبية من افغانستان . وتعتبر المواقف المتخذة بشأن هذه المسألة الحيوية عن اختلاف الاهداف والنهج لسدى المتحاورين . وفي الحقيقة سيحدد الاطار الزمني ما اذا كانت التسوية المنتظرة متفقة في الحقيقة مع المبادئ التي تبنتها هذه الجمعية العامة والمجتمع العالمي عامة . ويتمشى موقف باكستان من الاطار الزمني مع دعوة هذه الجمعية الى "انسحاب القوات الاجنبية فوراً" من افغانستان . وترى باكستان ، وكذلك المجتمع العالمي ، ان الاطار الزمني لانسحاب القوات السوفياتية لا يمكن ربطه بغير المتطلبات الادارية للانسحاب وليس بأي ظرف خارجي .

ومن الناحية الاخرى ، ان تمديد فترة الاطار الزمني يعني وجود رغبة في اتاحة فاصل زمني اطول للقوات السوفياتية لقمع المقاومة الافغانية الاصيلة . وسوف يعني ذلك فرض حل عسكري في افغانستان تحت قناع التسوية السياسية ، الامر الذي لا يقبله شعب افغانستان ولا يسمح بخلق الظروف الضرورية لعودة اللاجئين الافغان الى ديارهم بسلامة وكرامة .

ان الانسحاب المعلن عنه لست كتائب سوفياتية ، منها ثلاث كتائب مضادة للطائرات وكتيبة دبابات ، ليس له أهمية عسكرية . غير ان باكستان رحبت ، كتعبير عن حسن النية ولتشجيع الاعتراف بمبدأ الانسحاب السوفياتي غير المشروط ، بهذا الانسحاب الرمزي كخطوة أولى صوب الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من افغانستان . بيد ان حل المشكلة لا يمكن تحقيقه من خلال انسحابات جزئية أو رمزية . فالمطلوب هو وضع اطار زمني مقبول لانسحاب كامل ، والا فإن الالتزام السوفياتي بايجاد تسوية عن طريق المفاوضات سوف يفتقر الى المصدقية ، ومتبدو الانسحابات الرمزية ممارسة من ممارسات العلاقات العامة لتبديد الضغط الدولي وإضعافه .

لقد اطلعت محادثات جنيف أكثر من اللازم . ونحن نؤيد كل التأييد ما ذكره الأمين العام بأنه يجب تركيز الانتباه الآن على مسألة الانسحاب باحسان من الاستعجال اذا كان لهذه الجهود ان تثمر . وسيكون من المؤسف تقويض عملية جنيف الآن بعد ان اصبح نجاحها يلوح في الافق . فالتأخير يمكن ان يضر بمصدقية العملية وان يثير الانتقادات بأنها تستغل كوسيلة اخرى لكسب ميزات سياسية وعسكرية .

واسمحوا لي ان اقول بصراحة ان كفاءة العمليات العسكرية في افغانستان خلال الأشهر الماضية تتناقض مع الالتزام العلني السوفياتي باجراء تسوية ملمية وبسحب كامل قواته . ففي العام الماضي كشفت القوات السوفياتية وقوات كابول جهودها للتغلب على مقاومة شعب افغانستان . وقد تصاعد القصف الانتقامي والتدمير العشوائي للقرى تصاعدا حادا ، مما ادى الى وقوع آلاف الاصابات بين المدنيين ، ولاسيما النساء والاطفال . وان الزيادة الاخيرة في تدفق اللاجئين تشهد على توسع نطاق العنف والعمليات العسكرية التي لا تتوافق مع الرغبة المعلنة في التوصل الى تسوية سياسية تقوم على المصالحة الوطنية في افغانستان .

ان لباكستان مصلحة حيوية في ايجاد حل مبكر لمسألة افغانستان . اننا نؤسر الملاذ لأكثر من ٣ ملايين أفغاني ، معظمهم من النساء والاطفال . وهذا يمثل التجمع

الأكبر الوحيد من نوعه للاجئين في العالم . وانطلاقاً من واجبنا الإنساني والإسلامي قدمنا لهم النجدة على الرغم من أن وجودهم يضع عبئاً ثقيلاً على مواردنا المحدودة . ونحن نود أن نراهم عائدين إلى ديارهم . ومن غير المرجح أن يفعلوا ذلك طواعية إلا عندما يزول السبب الأصلي لتشردهم من خلال تسوية سياسية . فالنداءات السطحية الخادعة الداعية إلى عودتهم إلى ديارهم لا يمكن أن تمحو الذكريات القاتمة للقرى التي أزيلت من على وجه الأرض والحقول التي أشعلت فيها النيران . فلا بد أن يقتنع شعب أفغانستان بتغيير الظروف ، الذي يكفل من خلال التسوية ، قبل أن يقرر العودة إلى دياره . وريشما يتحقق ذلك ، وبسبب زيادة حدة الصراع داخل أفغانستان ، سيبقى عدد الأفغان الذين يبحثون عن ملاذ في باكستان وإيران المجاورتين في ازدياد .

وما برحت باكستان ، بوصفها جارا متعاطفا مع قضية حرية الأفغان ، تتعرض للتخويف والتهديدات المتزايدة لسلامة حدودها ولمحاولات زعزعة استقرارها . وخلال العام الماضي كشفت الانتهاكات الجوية والبحرية عبر الحدود . ففي عام ١٩٨٦ وقع ما يزيد عن ٦٠٠ انتهاك جوي وأكثر من ١٠٠ انتهاك بري كبير للحدود الباكستانية ، بالمقارنة مع ١٩٧ انتهاكا جويا و٢٠ انتهاكا بریا خلال العام المنصرم . وقد رافق ذلك حملة تخريب وإرهاب ضد اللاجئين الأفغان الأبرياء وضد المواطنين الباكستانيين الأبرياء . وعلاوة على ذلك يقذف بوابل مستمر من الدعاية المعادية لحكومة باكستان وقادتها وتشن أيضا حملة لتعميد علاقتنا مع جيراننا . واسمحوا لي أن أعلن أن باكستان لا يمكن أن ترغم على التنازل عن موقفها المبدئي بشأن التدخل السوفياتي في أفغانستان . وقد تحلينا حتى الآن بضبط النفس ، كتعبير عن رغبتنا المخلمة في التوصل إلى تسوية سياسية . بيد أنه لا ينبغي أن يؤخذ صبرنا وتحملنا كأمر مسلم به .

ولم يكن هذا الصبر وهذا التحمل أكثر وضوحا مما هما عليه في معاملة أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغان في باكستان . فهذا يمثل التجمع الأكبر الوحيد من نوعه للاجئين في العالم . وقد رحبنا باشقائنا الأفغان في بلدنا باعتبار ذلك واجبا إسلاميا وإنسانيا .

ونشعر بالامتنان للبلدان الصديقة والوكالات الدولية ، وخاصة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي التي ساهمت بما يقارب من نصف النفقات السنوية البالغة ٥٠٠ مليون دولار والمطلوبة لتوفير المأكل والمساوى للاجئين الافغان . وهذه الموارد تكاد لا تكفي للوفاء بحاجات اللاجئين . ومع تزايد اعدادهم واستمرار الحرب داخل افغانستان ، تزداد أيضا تكلفة المساعدة الانسانية .

هناك اليوم في المقاطعتين الغربيتين لباكستان لاجئ مقابل سبعة أفراد باكستانيين . وفي بعض المناطق يعادل تعداد اللاجئين عدد مستضيفيهم بل يزيد عن عددهم . إن تدفقات اللاجئين الافغان قد وضعت عبئا ضخما على حكومتنا وعلى شبكات المواصلات وكذلك على الموارد البرية والمائية . والضرر الذي يلحق بالاحراج والمراعي ضرر فادح وكل هذه الكلفة لا يمكن أن يقتصر حسابها على الناحية النقدية .

لابد من وضع حد نهائي في موعد مبكر للمأساة التي تلم بافغانستان ، وصوت المجتمع الدولي ينبغي الا يدع للاتحاد السوفياتي مجالا للشك في أن تدخله واعماله في افغانستان لا يمكن تبريرها اخلاقيا وسياسيا ، وستظل تشجب عالميا الى ان يسحب قواته العسكرية . ومؤتمر القمة الثامن الاخير لبلدان عدم الانحياز قد أكد من جديد منافذته ايجاد تسوية سلمية تقوم على اساس انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان . وبالمثل ، اتخذت منظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها من الهيئات الدولية موقفا مبدئيا معارضا للتدخل العسكري السوفياتي غير الشرعي في افغانستان . إن القلق الدولي إزاء استمرار التدخل والمطالبة بعكس مساره وانهاؤه ، ينبغي أن يعرب عنهما مرارا وتكرارا وبحماس لا يتضاءل .

إن الموقف المبدئي الذي يتخذه المجتمع الدولي يرد في مشروع القرار A/41/L.12 ، المعنون : " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" . وأود أن أعرض مشروع القرار هذا باسم البلدان التي شاركت في تقديمه والتي يبلغ عددها ٤٧ بلدا ، وهي : الاردن ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ،

اوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البحرين ، بروني دار السلام ،
بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تونس ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جيبوتي ،
دومينيكا ، زائير ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سانت كريستوفر ونيفيس ،
سنغافورة ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ،
الفلبين ، فيجي ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ،
المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ،
هايتي ، هندوراس ، باكستان .

إن مشروع القرار في فحواه يتطابق مع القرار ١٣/٤٠ ، الذي اتخذته الجمعية
العامة في العام الماضي . فهو يجسد نهجا بناء ويخلو من العبارات الطنانة
والتجريم ، ويؤكد على الحاجة العاجلة الى تسوية سياسية عادلة . ومشروع القرار ،
شأنه شأن القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بخصوص الموضوع . يحدد
مبادئ لا يمكن نقدها لهذه التسوية ، ويجدر تكرارها . وهي : الانسحاب الفوري والكامل
لل قوات الاجنبية من افغانستان ؛ والمحافظة على سيادة افغانستان وسلامتها الاقليمية
واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ؛ وحق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار
نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل أو أعمال هدامه أو قسر أو تقييد من
الخارج من أي نوع كان ؛ وايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة
طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة .

ويعالج مشروع القرار أيضا مسألة اللاجئين الافغان في سياقها السياسي ومياقها
الانساني . ويدعو الى ايجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة
طوعا الى ديارهم بأمان وكرامة . ويجدد مشروع القرار نداء من الجمعية العامة لجميع
الدول والمنظمات الوطنية والدولية ان تواصل تقديم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية
التخفيف من محنة اللاجئين الافغان . ونأمل ان يستمر تقديم تلك المساعدة السخية
للاجئين الافغان حتى يمكن الوفاء الكافي بالحد الأدنى من احتياجاتهم .

ويعرب مشروع القرار عن التأييد لما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود ، وعلى وجه التحديد العملية التفاوضية التي شرع بها سعياً وراء التوصل إلى تسوية سياسية شاملة .

وانتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا العميق للصبر والمثابرة اللذين يواصل بهما الأمين العام والسيد دييغو كوردوفير العملية الدبلوماسية ولإسهامهما في ضمان تقدمها . وبشقة تامة بالتزامها بقضية إيجاد تسوية تفاوضية للمشكلة الأفغانية ، أود أن اطمنئهما إلى تعاوننا التام معهما في سعيهما للتقدم بالعملية الدبلوماسية التي ينبغي أن يظطلع بها بتصميم .

إن تأييد الجمعية العامة الثابت لمشروع القرار يساعد العملية على المضي قدماً صوب الهدف المنشود . والتأكيد القوي من جانب أعضاء الأمم المتحدة على موقفهم بشأن مسألة أفغانستان ، مما يمكن التدليل عليه من جديد عن طريق التأييد الساحق المقدم لمشروع القرار ، من شأنه أن يبعث برسالة واضحة تتمثل في أن المجتمع العالمي لن يقبل بثبات باستخدام القوة العسكرية وأنه لن يتسامح أبداً مع وجود القوات السوفياتية في أفغانستان أو لن يتفاوض أبداً عن ذلك الوجود . إن التأييد الساحق الذي لقيته القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات السابقة قد أسهم إسهاماً قيماً في كفالة إحراز التقدم في العملية التفاوضية ، وهذا التأييد ضروري ضرورة حيوية في هذا المنعطف الحرج الحالي .

لقد حققت هذه العملية الدبلوماسية تقدماً ملحوظاً ، ولا بد من متابعتها بتصميم . وحكومة باكستان تتطلع قدماً إلى الزيادة القادمة للسيد دييغو كوردوفير الممثل الخاص للأمين العام . وسنواصل تقديم تعاوننا التام له لكفالة نجاح مهمته . ونأمل أن تمكن زيارته من استئناف محادثات الجوار قريباً وتحقيقها لطفرة بشأن المسألة المركزية المتمثلة في تحديد إطار زمني قصير المدى لانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان .

إن تحقيق تسوية شاملة لمشكلة أفغانستان سيرحب به العالم أجمع . وسيحقق تنفيذها الانسحاب المبكر للقوات السوفياتية من أفغانستان ، واستعادة استقلال ذلك البلد ومركزه غير المنحاز وتمكين اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم . والتسوية السياسية لمشكلة أفغانستان ستساعد أيضا على استعادة الاستقرار السياسي في منطقة جنوب غرب آسيا ، وتخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظميين وحلفائهما وتهيئة المناخ المؤاتي للتوصل الى اتفاقات على المسائل الدولية الملحة الأخرى .

ولا ينبغي السماح لمرور الوقت بأن ينتقم من القلق الدولي ازاء التدخل العسكري المستمر في افغانستان ، أو بأن يضعف المطالبة الدولية القوية بحسب القوات الحوفايتية من ذلك البلد . واذا ما سمحنا بأن تظل افغانستان خاضعة لجارها القوي فاننا بذلك نطلق العنان لاتجاه لا يمكن عكسه من شأنه تقويض مبدأ تعددية الأطراف . وتستجد الدول القوية أمامها اغراء متزايدة باستعمال القوة لتثبيت اقدام حقائق جديدة من اختيارها على المسرح الدولي ، ان ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الافغانية ، تتسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، يعد أمرا أساسيا للبقاء على رؤيا نظام عالمي أصامه العدالة والحفاظ على الايمان بقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والامن الدوليين .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة الثامنة التي تقم فيها الجمعية العامة في مناقشة الحالة المزعومة في افغانستان . والان لم يعد هناك مجال لادنى شك في ان هذه المناقشة عديمة الجدوى بل وضارة أيضا .

ان المناقشات النمطية المكررة التي يجري التخطيط لها عاما تلو الاخر قد اتسمت ببلاغة طنانة مبتذلة ، وهجوم خبيث على افغانستان واصدقائها الاممييين . ان منظمي هذه العملية ومرتكبيها قدموا للمجتمع الدولي مثالا محزنا على المحاباة في المجال الاخلاقي .

ومما يزيد من بشاعة هذه المفامرة الدنيئة الموقف المتساهل واللامبالاة اللذان يبديهما العديد ممن يقفون كمتفرجين ازاء المعالجة السطحية للمشاكل بدلا من السعي بصدق وجدية لتقييم الحقائق التي تحيط بهذه المشاكل . وقد اتصفت ملحمة التعمية عن حقيقة القضايا الداخلة في الموضوع ، في تغطية احتكارات وسائط الاعلام الرأسمالية ، بكونها خرافية هي الاخرى ، من حيث تقديمها وصفات تتصف بالسذاجة والمراوغة في تفسيرها للأحداث . وخلاصة القول ان المناقشة الدائرة في الجمعية العامة ، والحرب النفسية التي تشن من خلال وسائط الاعلام الامبريالية ، لم تخرجا عن كونهما لعبة سياسية دنيئة تحشر حشرا في حلوق الامم .

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب غربي اسيا - وهو نفس الوضع بالنسبة لاية حالة اخرى تنطوي على تدخل امبريالي - لا يمكن انكار الاختلاف الشامل في العقلية التي تحدد القوى المعارضة وتبرز وجهات نظرها . والواقع ان هذا انعكاس حقيقي - للصراع القائم بين مصالح الشعب الافغاني ، التي تجسدت في نجاح ثورة نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومصالح الولايات المتحدة الامبريالية ، المتمثلة في شهوتها العارمة لتحقيق تواجد عسكري ضخم ، وسيطرة تشمل تقريبا كل بقعة من بقاع العالم .

ان القاء لمحة عابرة أمنية وعاقلة على تسلسل الاحداث التي تطورت في منطقتنا دون الاقليمية ، والتي أدت بدورها الى ظهور ما يسمى بالحالة في افغانستان ، سيكون مفيدا لكل من يكن أبسط احترام للحقائق . ان الذي حدث بالفعل في افغانستان وحولها ليس احداثا صغيرة غير ذات مغزى يمكن ان تفرق في بحر النسيان ، رغم التفاصيل الدقيقة التي لا يمكن بل ولا ينبغي تجاهلها ايضا .

ان يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨ اذن ببدء عهد جديد من نوعه ، في التاريخ الطويل للشعب الافغاني . ففي ذلك اليوم توجت التطلعات التي طالما تآقت اليها عبر القرون طبقات الشعب الكادحة للتحرر من نير علاقات القرون الوسطى الطبقية التي كانت قائمة على الاستغلال والاضطهاد بانتفاضة قامت بها القوات الشعبية المسلحة مدعومة بجماهير الشعب في انحاء البلاد كافة .

ان الثورة الوطنية الديمقراطية التي انتصرت في ذلك اليوم كانت نتيجة تطور منطقي يحكمه القانون ، تطور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية المؤثرة على المجتمع الافغاني ، لقد قامت هذه الثورة مسترشدة بالمصالح العليا للاغلبية الساحقة من شعب افغانستان وهي المصالح التي تبلورت في برنامج حزب افغانستان الشعبي الديمقراطي ، وارتكزت هذه الثورة على قوة هذه الاغلبية الساحقة وتأييدها الفعلي . ان الحماسة التي استقبل بها شعبنا هذه الثورة كانت حقيقية شهد بها حتى اعنف خصومنا .

وخلال بضعة أيام شرع حزب افغانستان الشعبي الديمقراطي ، الذي تولى السلطة باسم الشعب الافغاني ونيابة عنه ، في ادخال وتنفيذ التغييرات الجوهرية التي طال انتظارها ، والمتوقعة طبيعيا من أية ثورة من نفس النوع ولها نفس الطبيعة . وكانت الاصلاحات الديمقراطية الاولى موجهة نحو اسقاط الاعمدة التي قامت عليها المؤسسات العتيقة التي اقيمت قبل عهد الاقطاع ، وذلك بغية تمهيد الطريق لاقامة مجتمع جديد تحكمه المبادئ السامية ، مبادئ المساواة والحرية والرخاء والعدالة الاجتماعية للجميع . وهكذا أصبحت ثورة نيسان/ابريل خلاصة ممارسة شعبنا لحقه في تقرير المصير بكل معنى الكلمة .

ان المجلس الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية ، الذي يعمل بمفغته الهيئة العليا للدولة ، أصدر مرسوما يقضي بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال أمام القانون ، وألغى نظام الربا الجائر ، كما ألغى عبء الديون التي كانت تثقل كاهل قرابة ١١ مليوناً من الفلاحين الكادحين ، وشرع في عملية اصلاحات ديمقراطية للأراضي والمياه ، ووضع خططا قصيرة الاجل وطويلة الاجل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وكان ذلك تجسيدا لتعميمنا على تعزيز استقلالها الوطني بتحقيق القدر المطلوب من الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي .

وقامت الحكومة الثورية الفتية في علاقاتها الدولية ، بادخال تعديلات بعيدة المدى تتسق مع جوهر ثورتنا الوطنية الديمقراطية . لقد أصبح ولأونا لمقاصد ومبادئ ميشاق الأمم المتحدة والتزامنا الثابت بفلسفة وأهداف عدم الانحياز نبراسا نهتدي به في سياستنا الخارجية .

وتلك التغييرات الأساسية في أوضاع افغانستان الداخلية والخارجية حظيت بتأييد واسع النطاق من جانب الأغلبية الساحقة من شعبنا ودول العالم . ولكنها كانت في الوقت ذات سببا في تفجر الكراهية والعداء تجاه افغانستان بين الدوائر الامبريالية النازعة الى الهيمنة وغيرها من الدوائر الرجعية .

ولم تضيّع وكالات التجسس التابعة للقوى الأثمة وقتها أبداً ووزعت وكلاءها بشكل خفي بالقرب من أراضيها وأعدت خططا مفصلة للاطاحة بالحكومة الشورية ومنع مؤازرتها . وعلى الرغم من أن العناصر الموسرة من سكان افغانستان قد فقدت الوسائل التي كانت تمكنها في السابق من الاستغلال والسرقة ، فقد آثرت القبول بالحالة التي نشأت نتيجة لتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية الشورية . ومن الضروري أن نلاحظ أنه لم تطلق رصاصة واحدة في أي جزء من البلد خلال أكثر من نصف عام منذ قيام الثورة . وكانت الجهود التي يبذلها أعداء بلدنا ترمي في البداية إلى شحن المشاعر السلبية المرة التي تولدت لدى أفراد طبقة صغيرة ومستغلة . ولم يحدث إلا في أواخر عام ١٩٧٨ أن نظمت أول عصابت من المرتزقة في باكستان وتسللت إلى قرية نائية تبعد عن الحدود بأقل من ميل واحد .

وخلال فترة وجيزة انتشرت عشرات من معسكرات تدريب المرتزقة على طول حزام الحدود وبدأت تدرب أفراد العصابات المنظمة الذين فروا إلى باكستان منذ عام ١٩٧٥ . وكانت المهمة الملحة التي تواجه وكالة المخابرات المركزية ، التي تحملت مسؤولية الإشراف على العمليات بالتنسيق الوثيق مع جهاز المخابرات المركزية الباكستانية ، هي خلق جو من الرعب وعدم الاستقرار في القرى الحدودية بغية إرغام سكانها على التخلي عن مساكنهم وديارهم واجتذاب المرتزقة من صفوف أولئك السكان الذين أصبحوا لاجئين برغمهم .

وإدى سقوط شاه إيران والضربة التي وجهت على إثر ذلك إلى الشبكة الواسعة لوكالة المخابرات المركزية في ذلك البلد إلى نقل المقر الإقليمي الرئيسي لتلك الوكالة إلى باكستان . وبعد أن تحطمت وكالة المخابرات المركزية على صخرة الثورة الإيرانية صممت على البحث عن بديل للقلمة التي فقدتها . وشجعها الاستعداد الحماسي الذي أبداه النظام العسكري في باكستان لاستقطاب التأييد الأمريكي العسكري والاقتصادي والسياسي وعملت وكالة المخابرات المركزية بالتعاون مع جهاز المخابرات الباكستانية من أجل توسيع شبكة معسكرات التدريب وزيادة تدفق الكميات الهائلة من الأسلحة والذخائر على عصابات المرتزقة . وتم التوصل إلى تفاهم سري مع الصين وبعض الأنظمة الرجعية الأخرى في المنطقة للمشاركة في حملة مسلحة معادية لافغانستان .

وكانت القرى والمدن الواقعة على الحدود أول من شعر بالموجات الدنيئة لهذه الحملة الواسعة التي بدأت تمتد بعد ذلك ببطء الى داخل البلد . واستمرت اساليب ارغام السكان على اللجوء الى المنفى واكرامه الشباب على الانخراط في صفوف عصائب المرتزقة ، بالاضافة الى القيام بمحاولات للإخلال بسير العمل الطبيعي في مؤسسات الدولة المحلية . وتعرضت للتخريب الجوامع والمدارس وادارات الاصلاح الزراعي والمستشفيات والمراكز الصحية ووحدات الخدمات العامة وغيرها من المؤسسات العامة .

والى جانب التدخل المسلح واسع النطاق ، دبرت مؤامرات اجرامية داخل البلد لتشويه سمعة الثورة وتحويل مسارها المبدئي والاساءة الى طابعها الديمقراطي الوطني . واستهدفت تلك المؤامرات ، التي اعتمدت على بساطة وسذاجة أبناء المجتمع الذي كان يسوده الاقطاع ، خداع المواطن العادي واشراكه في نشاط مناهض للثورة .

وفي نهاية عام ١٩٧٩ ، اتسع نطاق التدخل المسلح الخارجي بدرجة كبيرة بحيث اصبح من المستحيل احتواؤه ومقاومته بوسائل الدفاع الوطني الضئيلة وغير الكافية المتاحة لنا .

ولم تحقق الجهود الدبلوماسية الشاقة التي بذلتها الحكومة الافغانية ، والتي بلغت ذروتها بزيارة وفد رفيع المستوى الى اسلام آباد في ٢ تموز/يوليه ، أية نتائج تساعد على التخفيف من حدة تآزم الحالة .

وازاء رفض باكستان المستمر ان تغير سياستها العدائية والتحريرية والعدوانية التي تتبعها ضد افغانستان ، لم يبق أمام الحكومة الافغانية أي خيار سوى اتخاذ التدابير الملائمة للقضاء على الحظر الذي يحدق بسيادتنا وسلامة اراضيها واستقلالنا السياسي وبقاء الثورة ذاته .

وبغية القضاء على هذا الخطر نظرت القيادة الجماعية للحزب والحكومة في اتخاذ اجراءين هما : أولا ، خلع حفيظ الله أمين الذي استولى على السلطة بعد قتل رئيس الدولة الشرعي ، وثانيا ، احياء معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون التي وقّعت بين جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ رغبة في الحصول على مساعدة عسكرية لمواجهة العدوان الخارجي .

ولقد اتخذ تدبير الدفاع الجماعي عن النفس الذي يتماشى مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بعد ان قوبلت مساعيها السلمية برفض متعمد من جانب باكستان وحلفائها ، وبالتالي ، اعيدت القيادة السلمية للحزب والحكومة وانقذ الجوهر الوطني الديمقراطي الاصلي للشورة وتم تفادي الخطر الحقيقي الذي كان يهدد بتمزيق افغانستان .

ان اسباب هذا الانفجار المفاجئ من الغيظ والقلق الشائن والاحمق لا تنطلي علينا . ولقد تلقى الوهم الذي كبر وترعرع بتقويض الشورة الديمقراطية الوطنية في افغانستان ضربة قاضية سددت اليه بفضل تدبير الدفاع الجماعي الذي اتخذته افغانستان والاتحاد السوفياتي . وتحول الحلم بأن تصبح افغانستان مركزا للأعمال التحريضية وحصن للعدوان وعدم الاستقرار في اطار الخطط الاستراتيجية والجغرافية السياسية الشاملة التي وضعتها الامبريالية الى كابوس يجثم على صدور دعاة التوسعية والتفوق في العالم . ولقد أشار هذا التدبير غضب وحنق اولئك الذين يقبعون في البيت الابيض وغيره من مقار المتحالفين معهم . ولم يكن بالامكان التوفيق بين موقف التعصب الوطني المقترن بأطماع تحقيق التفوق المطلق ، والذي يغشى العقول عند اتخاذ القرارات في العواصم الامبريالية والرجعية ، وبين النتائج المترتبة على الفعل ورد الفعل للعوامل الاجتماعية السياسية والاقتصادية النشطة في ذلك الجزء من عالمنا .

لقد تزايدت الهجمة الشرسة للامبريالية وحلفائها الرجعيين والمحبين للهيمنة واتخذت بسرعة طابع الحرب الكاملة غير المعلنة . وتزايد عدد قواعد الشورة المضادة ومعسكرات التدريب بشكل هائل بحيث بلغ اكثر من ١٢٠ معسكرا وقاعدة في باكستان وحدها . وقد خصصت الولايات المتحدة ذاتها اكثر من ١ ٥٠٠ مليون دولار لتصعيد الحرب . وتم تزويد عصابات المرتزقة بكميات أكبر من الاسلحة ، بما في ذلك الاسلحة الرهيبة وبالغة التعقيد مثل قذائف ستينغر والاسلحة الكيميائية حتى تتمكن تلك العصابات ، من تخريب وحرق وقتل كل من يتعاون مع الحكومة أو يستفيد من اصلاحاتها .

ومن المفارقات أن القوى الشيطانية ذاتها هي على وجه التحديد التي رفعت عقيرتها بصيحات الاحتجاج وذرفت دموع التماسيح على مصير الشعب الأفغاني . ومنذ ذلك الحين لم تخف حدة مشاعر العدااء الخسيسة تجاه شعب افغانستان وحكومته بل تمخضت عن سيامة بغيضة قوامها خوض الحرب حتى آخر افغاني . وتنفق المخابرات المركزية الامريكية ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار أي ثلثي ميزانيتها السنوية لتغطية تكاليف العمليات الرامية الى دعم الحرب ضد افغانستان .

ولم يتورع أعداؤنا الخارجيون واذنابهم في داخل البلاد عن ارتكاب الفظائع والاعمال الوحشية في سياق حملتهم الاثمة المضادة للثورة . وقد تكبد شعبنا خسائر بشرية ومادية فادحة من جراء تلك الحرب غير المملنة الاجرامية القذرة . واصفرت اعمال التخريب والتدمير التي يشنها قطاع الطرق الماجورون عن خسائر مادية تزيد قيمتها على ٤٥ بليوناً من العملة الافغانية .

ورغم ما لحق بشعبنا من اضرار لا حصر لها فإن عزيمته لم تلن ومازال مصمماً على مواصلة مسيرته والمضي باقصى قوة وحزم في الطريق الذي اختاره بنفسه . وبالرغم مما يعترضه من صعاب فقد أحرز انتصارات مبينة بقيادة الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان .

ففي الميدان السياسي ، برز الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان بوصفه الطليعة السياسية التي اعترف بها المجتمع ، فهو يضم أكثر من ١٦٠ الفا من الاعضاء العاملين ويتمتع بثقة جماهير شعبنا .

أما الجبهة القومية الوطنية وهي المحفل الذي يضم كافة القوى الوطنية القومية والديمقراطية والتقدمية في البلاد فيبلغ عدد أعضائها حالياً ما يربو على ٨٠٠ ألف ، وتتألف من الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان وغيره من المؤسسات السياسية والاجتماعية والعرقية والدينية والمهنية التي تخطع بأنشطة في البلد . وكان لنجاح دورة الجمعية الوطنية الكبرى واجتماع المجلس الاعلى للقبائل والقوميات ، وهما أهم حدثين في حياة البلاد ، أثره في زيادة تدعيم وحدتنا الوطنية .

ويسرنا ان نحيط المجتمع الدولي علما بنجاح عملية انتخابات الاجهزة المحلية للحكم والادارة في جميع أنحاء البلاد . وقد شارك في الانتخابات عدد قياسي من الافغان الذين لهم حق التصويت بلغت نسبتهم ٨٥,٤ في المائة وانتخبوا ١٩٠ ١٤ نائبا لعضوية اجهزة الدولة تلك . وفاز المرشحون المستقلون بنسبة ٦٤,٧ في المائة من المقاعد ، وحصل أعضاء الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان على ٢٥,٣ في المائة من المقاعد . ومن بين النواب المنتخبين هناك ٧ ٤٢٤ من العمال والفلاحين أي بنسبة ٥٢,٣ في المائة ؛ و ٤ ٣٣٨ من المثقفين أي بنسبة ٢٠,٥ في المائة ؛ و ٩٤٩ من رجال الدين أو ما نسبته ٥ في المائة ؛ و ٧٥٢ من الحرفيين ، و ٥٢٧ من رجال القوات المسلحة ؛ و ٢٠٠ من التجار . وفازت المرأة في تلك الانتخابات بـ ٢٥٧ مقعدا .

ويكفل انشاء تلك الهيئات المنتخبة تحقيق شعارنا الاساسي وهو "السلطة للشعب" . وبرهنت الانتخابات التي جرت للمرة الاولى في مناخ ديمقراطي وحر على ازدياد شعبية الحزب والتزامه بالديمقراطية الحقيقية .

ومن دواعي غبطتنا ان اللجنة التي انشئت في العام الماضي لوضع دستور جديد لجمهورية افغانستان الديمقراطية انتهت من المرحلة الاولى من اعمالها . وسناقش مجلس الثورة في المستقبل القريب نم المسودة التي نظر فيها المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب ووافقا عليها والتي ستطرح بعد ذلك للمناقشة العامة . وبعد ادماج آراء الشعب ومقترحاته الراجعة في النص ستحال المسودة الى الجمعية الوطنية لتعتمدها بصفة نهائية .

اما التطور الذي يكتسي اهمية قصوى فيتمثل فيما يبذله الحزب والحكومة من جهود صادقة وجادة لتمهيد السبيل لمشاركة جميع القوى السياسية داخل البلاد وخارجها وعلى اوسع نطاق ممكن في مهمة اعمار وطننا . وقد اتخذت بالفعل خطوات حاسمة انطلاقا من روح التصالح والوثام الوطنيين وذلك للتخلص نهائيا من عناصر الفرقة التي قوضت وحدتنا الوطنية ولترسيخ عوامل الوحدة مما يسهم في تعزيز التلاحم الوطني ومون سيادة وطننا واستقلاله ولامته الاقليمية .

وفي هذا الصدد ، قال الرفيق نجيب الامين العام للجنة المركزية للحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ :

"إن جمهورية افغانستان الديمقراطية تمضي قدما في كفاحها من اجل المصالحة الوطنية وتحقيق السلم بين طوائف ابناء الوطن وتوطيد الاسس الاجتماعية لشورتنا . ونحن على استعداد لاجراء حوار بناء مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية . وجمهورية افغانستان الديمقراطية تدعو هي وحزبها كل القوى السياسية القابضة وراء الحدود ولديها الاستعداد للمشاركة بامانة في عملية بناء افغانستان جديدة أن تعود الى وطنها . ونحن على استعداد للتوصل الى حل توفيقى منطقي وانشاء حكومة للوحدة الوطنية" .

ونتيجة لنجاح المفاوضات انضمت بعض الجماعات السياسية المنظمة الى صفوف الحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان ، ومازالت المحادثات مستمرة مع سائر الجماعات السياسية والجماعات المسلحة . ويحدونا وطيد الامل ألا يتبدد الزخم المتولد عن الموقف المرن والايجابي للحزب الشعبي الديمقراطي ولجمهورية افغانستان الديمقراطية في المهاترات التي اضرحت حتى الآن بالجهود الرامية الى اقرار السلم الوطني .

تلك هي بعض السمات البارزة في العملية الشاملة عميقة الجذور الرامية الى اضاء الطابع الديمقراطي على البلاد والتي استهلتها القيادة الجماعية للحزب الشعبي الديمقراطي لافغانستان التي تتبع منهجا واقعيا والتي تلقت مزيدا من التأييد في أعقاب الاجتماع الموسع التاسع عشر الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب في مستهل هذا العام .

وفي الميدان العسكري وجهت ضربات ساحقة الى تشكيلات الثورة المضادة ، واكتشفت جميع مخابئها وتمت مصادرة كميات هائلة من أسلحتها ومتفجراتها .

واذ فقدت عصابات المارقين والخونة قدرتها على المبادرة والدخول في مواجهة مباشرة ، أصبحت تنزع بشكل متزايد الى أبغض أصاليب الارهاب والتخريب الاقتصادي التي تستهدف في المقام الاول السكان المدنيين والاهداف المدنية .

وبعد أن فقدت العماليات الاجرامية زمام المبادرة كليا والقدرة على المواجهة المباشرة ، تلجأ الآن بمسيرة متزايدة الى ايشع وسائل العنف والتخريب الاقتصادي ، التي تستهدف بمسيرة اساسية السكان المدنيين والاهداف المدنية . ولما لم يعد بوسع العماليات المجرمة الاختباء في القرى والمناطق الريفية ، فانها تشن الآن هجماتها العسكرية بشكل متزايد من وراء الحدود . وتتعاطم الدلائل على أن مشاركة القوات الباكستانية المسلحة في اعمال العدوان هذه آخذة في الازدياد . ومن الامثلة على مثات هذه الاعمال ، اطلاق ٧٠٠ صاروخ في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ على بلدة حدودية صغيرة ، هي سين بولداك ، مما أدى الى استشهاد امرأة وستين طفلا واصابة ٤٤ غيرهم بجراح ، وتدمير عدد كبير من المنازل ومسجد للصلاة .

ويتزايد أكثر من أي وقت مضى عدد الذين يتخلون عن الواجب ويسلمون أنفسهم طوعا من أعضاء وقادة العماليات المضادة للثورة لسلطات الدولة ، ويستأنفون حياة عادية وطمينة . ونتيجة لذلك ، انضم عدد كبير منهم الى لجان الدفاع عن الثورة والميليشيات الشعبية في حماية قراهم التي تتعرض لغارات المرتزقة السفاحين .

وقد ازدادت قوة وفعالية القوات المسلحة الوطنية والشرطة والميليشيات القبلية ولجان الدفاع الثورية وقوات الدفاع عن النظام الاجتماعي زيادة كبيرة . ويمكننا أن نقول الآن بثقة أن هيئات دفاعنا وأمننا أصبحت قادرة على حماية مصالح شعبنا لا من أي شكل من أشكال التهديد الداخلي فحسب ، بل تتحدى التهديد المفروض علينا من الخارج أيضا . وانطلاقا من هذه الثقة ، توصلت حكومتنا جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن عودة ست كتائب من القوات العسكرية السوفياتية المحدودة الى بلدها المحب للسلام . وهذا القرار ، الذي نفذ بالكامل في الاسبوع الماضي ، برهان جديد على صدق افغانستان والاتحاد السوفياتي . ولا بد لاياماء حسن النية هذه أن تؤخذ بعين الاعتبار ، اذا كانت هناك رغبة في تعزيز الثقة المتبادلة على طريق البحث عن تسوية سياسية .

وسجلت افغانستان أيضا تقدما كبيرا في الميدان الاجتماعي والاقتصادي . فقد زاد الدخل القومي في الفترة من آذار/مارس ١٩٨١ حتى آذار/مارس ١٩٨٦ بمقدار ١١ في المائة ، بينما زاد الانتاج الصناعي بنسبة ٢٨ في المائة وزاد الانتاج الزراعي بنسبة ٤,٧ في المائة . ونتيجة لتنفيذ الاملاحة المتعلقة بالاراضي والمياه ، وزع ما يزيد على ٧٥٢ ٢٠٠ هكتار على ٢٢٢ ٨٠٠ من الامر التي لا تملك اراض او تملك مساحات صغيرة . وانشئت عشرات المحطات الزراعية الآلية لتوفير الارشاد التقني والمعدات لعدد متزايد من جمعيات الفلاحين التعاونية وفردى المزارعين .

كما تخرّج ١,٢ مليون مواطن من دورات لمحو الامية افتتحت في كافة أنحاء البلاد عقب انتصار الثورة مباشرة . وومعت شبكات المدارس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي بشكل كبير ليتسنى توفير مرافق تعليمية لكل طفل افغانسي ، حتى وإن كان يقيم في اقصى زاوية من البلاد . وتندرج معايير النجاح نفسها على الجوانب المتعلقة بالصحة والخدمات والسكن والعمالة .

وبالاضافة الى تجديد ما يقرب من ١٠٢٦ مسجدا ومكانا مقدسا كانت قد دمرت أو لحق بها التلف لاسباب طبيعية أو على ايدي المعادين للثورة ، قامت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ببناء ١٤٤ مسجدا جديدا وخصصت مئات الملايين من عملة افغانستان لرواتب رجال الدين واعانة الحجاج وصيانة الاماكن الدينية .

وشعبنا منهمك الآن بحمام في تنفيذ خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الخمسية الاولى ، التي تغطي الفترة من آذار/مارس ١٩٨٦ حتى آذار/مارس ١٩٩١ . ومن المتوخى أن يزداد اجمالي الناتج القومي والدخل القومي في نهاية الفترة بمقدار ٢٥ في المائة و ٢٦ في المائة على التوالي .

وما من شك في انه كان في الوسع تحقيق انتصارات أكبر لو لم تفرض علينا هذه الحرب غير المعلنة التي تستحوذ على الكثير من اهتمامنا وتستنزف الكثير من مواردنا الشحيحة . ومن الطبيعي أن ظروف السلم والهدوء داخل افغانستان وحولها متسهم ، في تحقيق الاهداف النبيلة والانسانية لثورتنا بسرعة . ولذا ، بذلت حكومة جمهورية

افغانستان الديمقراطية ، انطلاقا من سياستها المبدئية والطمية ، جهودا لا تكل في السعي لتحقيق تسوية سلمية للحالة التي خلقتها حول افغانستان وحافظت عليها عن عمد قوى الامبريالية والسيطرة وغيرها من القوى الرجعية .

وتمشيا مع مقترحاتنا السلمية في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ ، انتهجنا نهجا جديا وبنّاء في عملية محادثات جنيف بين جمهورية افغانستان الديمقراطية وباكستان بوساطة السيد ديفو كوردوفيز ممثل الامين العام . وفي هذا الصدد ، نود أن نعرب ثانية عن تقديرنا للجهود المضنية التي بذلها الامين العام الموقر وممثلته .

وباعادة مت كتاب من القوات السوفياتية الموجودة في افغانستان الى قواعدها الدائمة في الاتحاد السوفياتي ، فاننا اثبتنا ثانية حسن نيتنا ومرونتنا المبدئية للتوصل الى تسوية سياسية .

ونأمل ان تدرك باكستان وحلفاؤها الحاجة الملحة لتسوية الحالة في وقت مبكر ، وان يوجهوا اهتمامهم وطاقاتهم لخدمة حوار جدي وبنّاء . وفي اعتقادنا ان مايجرى حاليا في الجمعية العامة بعيد كل البعد عن هذا الطريق .

ووفد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، اذ يعرب عن عميق أسفه لاستمرار هذه المناقشة الدعائية والضارة ، يتطلع بامل الى الخطوات القادمة التي ستتخذ قريبا في عملية المفاوضات السياسية ، ويكرر الاعراب عن رغبته في الاسهام لانجاح هذه المحادثات ، عن طريق اظهار الارادة السياسية اللازمة والمرونة البنّاءة .

وفي الوقت نفسه ، فاننا منصّوت ضد مشروع القرار A/41/L.12 ، ونحث جميع الوفود ، التي تلتزم بموقف واقعي أن تحذو هذا الحذو . لان القرار اذا اعتمد ، سيكون خروجاً على الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، ولن يكون له اي اساس قانوني او اخلاقي ، وعليه ، فانه لن يكون ملزماً لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية .

السيد اوليان هولغان (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد

مر عام آخر ولم يحرز تقدم ملموس نحو تحقيق حل سياسي ملموس في افغانستان . واحتلال الاتحاد السوفياتي العسكري لافغانستان الذي استمر ما يقرب من سبع سنوات ، انتهاك صارخ لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون التي تنظم العلاقات بين الدول .

وقد ظل بلدي يدافع عن مبادئ المساواة القانونية للدول وعدم التدخل ، وها هو الآن يعرب من جديد عن عميق قلقه بشأن الأعمال العدوانية من جانب دولة عسكرية ، والتهديد الشائن المستمر للاستعاضة عن القانون بالقوة وتعريض حرية واستقلال شعب صغير للعدوان العسكري والاقتصادي الذي تطله عليه مغامرات الاستعمار الجديد والاطماع الامبريالية . ولا يستطيع المجتمع الدولي الاستمرار في موقف المتفرج متجاهلا مأساة شعب تعرضت أراضيها للغزو والهجوم .

وبرغم الادانات والمناشدات المتكررة لسحب القوات المحتلة ، وبرغم الجهود المبذولة لفتح الطريق الى تسوية تفاوضية تؤدي الى استعادة افغانستان لاستقلالها ومركزها غير المنحاز ، مازالت الحالة على ما هي عليه . ويملك شعب افغانستان الحق الكامل في تقرير مصيره ، وينبغي تمكين اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم وبلدكم بأمان وكرامة .

لقد هز هذا العمل الذي ارتكب ضد شعب افغانستان المجتمع الدولي ، وشكل النزاع تهديدا لسلام واستقرار المنطقة ، وهو يمثل ولا شك خطرا على السلم والامن الدوليين .

يشرح تقرير الامين العام بصورة مستفيضة الاجراءات التي قام بها وممثلوه الشخصي للتوصل الى تسوية سياسية تفاوضية ، وينبغي أن تفضي هذه العملية الى تسوية دبلوماسية نتوق جميعا اليها . ونحن نرحب بحماس بما ذكره الامين العام من أن عملا قيما ولازما قد أنجز ، وأن تقدما ملموسا قد أحرز . ونشني على الأعمال المكشفة التي قام بها السيد ديفو كوردوفيز الممثل الشخصي للامين العام ، ولاسيما في اعداد نسق مبادئ التسوية وأهدافها .

ونحن نلاحظ بارتياح أن مشروع القرار A/41/L.12 ، الذي اشترك وفدي فسي تقديمه ، يؤكد من جديد ، كما في الاعوام الماضية ، على أن العناصر الأساسية لحل سلمي هي : أولاً ، المحافظة على سيادة أفغانستان ولامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ؛ ثانياً ، حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي ؛ ثالثاً ، انسحاب القوات الأجنبية فوراً من أفغانستان ؛ رابعاً ، إيجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة . ويناشد مشروع القرار الدول والمنظمات أن توامل تقديم المساعدات الإنسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الأفغان .

وفي هذا السياق تم إنجاز عمل ممتاز من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات أخرى في الجهود المبذولة لتلبية الحاجات الأساسية للاجئين . وقد تعرض هذا الشعب لمأساة إنسانية رهيبية ، إذ أجبر على هجر دياره نتيجة للأعمال التي تقوم بها دولة قوية دمرت طريقة حياته ، وممتلكاته ، وملكه وحرية . إن الشتات الذي يعيشه هذا الشعب انتهاك لضمير المجتمع الدولي ، وينبغي للجمعية العامة أن تدين ذلك بصورة قاطعة .

ولم يستلم شعب أفغانستان الباسل ولو للحظة واحدة للغزو الأجنبي أو للنظام المفروض في كابول . وبالرغم من غارات الغزاة الجوية على القرى والمراكز المدنية والقتل الوحشي ، فإن الشعب الأفغاني قابل عنف الطفلة بمقاومة صامدة ، وقاتل بـداد لكي يكشف أمام جماهير العالم فظائع الاحتلال الغاشم . واني أؤكد تضامن بلدي من جديد مع رجال ونساء أفغانستان .

لقد عانى الشعب الأفغاني ما فيه الكفاية من سفك الدماء . ونحن نكرر الاعتراف عن رغبتنا في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بوضع حد للاحتلال العسكري ، والتوصل إلى حل مقبول يمكن الشعب الأفغاني من المحافظة على استقلاله السياسي والاقتصادي ، فهذه هي رغبة جميع الدول المحبة للسلم والعدل .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : هذا العام مرة أخرى ، يتعين على وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يعلن بأسف أن منظمة الأمم المتحدة - بمناقشتها لما يسمى بالحالة في أفغانستان - يساء استخدامها من أجل تدخل جديد في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة هي عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة . ويشكل هذا تجاهلا جسيما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فلم تساعد جميع المناقشات والقرارات السابقة بشأن هذا البند لا في تحسين الحالة في جنوب غربي آسيا ولا في فتح الطريق أمام حل سياسي للمشاكل القائمة في المنطقة .

ومع ذلك فإن جمهورية ألمانيا الديمقراطية تشارك في هذه المناقشة لتتكلم أساسا لمالح مراعاة واحترام الحقوق المشروعة لشعب صديق ، ولتأييد المحاولات المادقة التي تقوم بها جمهورية أفغانستان الديمقراطية والقوى التقدمية الأخرى لتطبيع الحالة في جنوب غربي آسيا .

إن الحالة في أفغانستان هي حالة تطور ثوري لشعب يتحكم في مصيره ويمارس حقه السيادي في تقرير المصير عن طريق إقامة مجتمع متحرر من الاستغلال والتبعية . وليست المحالة هي الحالة "في" أفغانستان ، وإنما الواجب والضروري هو تحسين الحالة حول أفغانستان في أقرب وقت ممكن . وهذا يعني ، قبل كل شيء ، وقف تدخل القوى الامبريالية المعروفة جيدا في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وانتهاء الحرب غير المعلنة على هذا البلد ، وتوفير الضمانات حتى يستطيع الشعب الأفغاني أن يخطو على طريق التنمية الذي اختاره بنفسه ، ويسود المنطقة الأمن والسلم .

ويتعارض مشروع القرار المقدم هذا العام من جديد تعارضا تاما مع هذه المطالب . ولذا فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترفض مشروع القرار كما فعلت في السنوات الماضية وستصوت معارضة له .
إن شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتابعان بتقدير وتعاطف عظيمين التطورات التقدمية التي تحدث في افغانستان الشقيقة .

وكما أوضح باقناع السفير فريد ظريف الممثل الدائم لجمهورية افغانستان الديمقراطية فان الشعب الافغاني ماض ، بالرغم من استمرار الهجمات الفادرة التي تشنها القوى المعادية للثورة داخل البلاد وخارجها ، في كفاح باسل ومرير على طريقه الثوري . وفي غضون فترة وجيزة لا تتجاوز الثماني سنوات حققت جمهورية افغانستان الديمقراطية نتائج باهرة في بناء مجتمع انساني جديد ، وخاصة في ميداني التعليم والصحة ، وفي المجال الاجتماعي ، وفي تنفيذ اصلاحات تتصل بالاراضي الزراعية والموارد المائية . ويتقدم البلد بشكل منهجي في خطته الخمسية الاولى التي ستطور القطاع العام على اوسع نطاق ممكن ومتنشر اساسا ماديا وتكنولوجيا حديثا لاقتصاده . إن نتائج الاجتماعات التي عقدت في العام الماضي مع الجمعية التأسيسية (لويبا جرغا) ومع المجلس الاعلى (هاي جرغا) لقبائل الحدود توضح ان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تتمتع بتأييد واسع النطاق من السكان . والانتخابات الديمقراطية المزمع اجراؤها لأول مرة في تاريخ هذا البلد دليل بليغ على ثقة جميع فئات الشعب الافغاني في هذه التغييرات العميقة .

وتؤيد الاغلبية الساحقة للشعب الافغاني السيادة الرامية الى المصالحة الوطنية ، وتوسيع نطاق الاسمي الاجتماعية لثورة نيسان/ابريل الوطنية الديمقراطية ، وتشكيل حكومة تشارك فيها القوى السياسية الموجودة خارج البلاد ولكنها ترغب باخلاق في المشاركة في العملية الوطنية الشاملة لبناء افغانستان الجديدة .

من هذه الحقائق القليلة وحدها ، يتضح ان جميع المحاولات التي تبذلها الدوائر الامبريالية لتحويل الشعب الافغاني عن المسار الذي اختاره لنفسه محكوم

عليها بالفشل . وحتى لو أنفقت مبالغ أكبر من الدولارات لتمويل القوى الممادية للشورة التي تشن حربا غير معلنة أو لتجهيز العمادات الممادية لافغانستان بأسلحة متقدمة ، فان ذلك لن يغير شيئا . إن أعمال الارهاب التي ترتكبها القوى الممادية للشورة ضد الشعب الافغاني المحب للسلم فضلا عن التدخل والتهديد والمقاطعة من جانب القوى التي تحاول وقف التقدم الاجتماعي امور قد تعرقل مؤقتا العمل التشيبي التقدمي للشعب الافغاني ، ولكن التقدم الاجتماعي في ذلك البلد لا يمكن وقفه في المدى الطويل* .

وكما هو معروف جيدا ، تناصر الجمهورية الديمقراطية الالمانية حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتسوية السلمية للصراعات عن طريق الحوار والمفاوضات في العلاقات بين الدول . ولذا نؤيد بوضوح مبادرات جمهورية افغانستان الديمقراطية الرامية الى الحل السياسي للمشكلات المحيطة بافغانستان .

وترى الحكومة الافغانية ان المقترحات التي تقدمت بها في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨١ مازالت صالحة الآن كما كانت في الماضي . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان هذه المقترحات تؤكد اهتمام افغانستان باقامة علاقات طيبة مع جيرانها . كما يتضح ذلك أيضا من المحادثات غير المباشرة التي جرت حتى الآن بين جمهورية افغانستان الديمقراطية وباكستان في جنيف بواسطة السيد ديفو كوردوفيز الممثل الشخصي للأمين العام بغية التوصل الى تسوية سيامية للحالة المحيطة بافغانستان وهي مفاوضات بينفي مواملتها بنجاح .

ونحن ننظر الى هذه المحادثات بوصفها خطوات في الاتجاه الصحيح . غير أننا نرى ان المحادثات المباشرة لا غنى عنها في نهاية المطاف كيما تحل بالسبل السلمية المشاكل المعلقة بين افغانستان وجيرانها .

* تولي الرئاسة نائب الرئسي ، السيد فيرم (السويد) .

ونود أن نوضح أن الوجود المؤقت لفرقة محدودة من القوات السوفياتية في أفغانستان أمر يتفق مع قواعد القانون الدولي ، وأنه مسألة تخص سيادة دولتين جارتين صديقتين . وقد بدأ الاتحاد السوفياتي في سحب قواته . وأعلن الجانبان السوفياتي والأفغاني مرارا أن الجدول الزمني لعودة جميع الجنود السوفيات إلى الاتحاد السوفياتي لا يتوقف إلا على التوصل إلى اتفاقات سياسية تضمن حرمة الحدود . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤكد مجددا تضامنها مع الشعب الأفغاني وتأييدها له في نضاله العادل والميرير ضد سياسة التدخل والحرب غير المعلنة . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه من الممكن التوصل إلى حل سياسي للحالة المحيطة بأفغانستان ، يخدم مصالح الأمن الآسيوي بأسره . فمن شأن ذلك الحل ، إلى جانب استئناف المفاوضات لتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلم ، أن يفضي إلى تعزيز الأمن في المنطقة ، وبالتالي فهما يتفقان مع الرغبة في إقامة نظام شامل للسلام والأمن الدوليين ومع تنمية التعاون المتكافئ بين كل الشعوب والدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تقف وقفة شابة إلى جانب حكومة وشعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية في نضالهما من أجل الاستقلال الوطني والسيادة وحماية منجزاتهما الثورية .

وبوسع كل الدول باتتباع نهج يقوم على التعقل والواقعية في معالجة الحالة المحيطة بأفغانستان ، خاصة في إطار الأمم المتحدة ، أن تسهم في التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سياسي دائم وعادل لتلك المشكلة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : منذ ان برزت المشكلة الافغانية في مجرى

الاحداث الدولية الساخنة على إثر تعرضها للتدخل العسكري من قبل جارتها الاتحاد السوفياتي ، هذا التدخل الذي أفرز نتائج سياسية سلبية كادت ان تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ومنذ ان بدأ الشعب الافغاني الصديق النضال من أجل الحفاظ على استقلال بلاده ومنع التدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية والحفاظ على هويته الاسلامية وغير المنحازة ، منذ ذلك التاريخ والكويت تحرم أشد الحرص على المشاركة الفعالة في جهود الاسرة الدولية لتحقيق تسوية عادلة سلمية للمسألة الافغانية وذلك ضمن أطر العمل المتعددة والثنائية من خلال هيئة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

ان إيمان الكويت بالحل السلمي للمشاكل ، واحترامها لقرارات الامم المتحدة وكونها تعبر عن ارادة المجتمع الدولي جعلت آمالنا تتركز ومنذ فترة على المفاوضات المعنية بالمسألة الافغانية التي ترعاها الامم المتحدة تحت اشراف وكيل الامين العام وممثله الشخصي المعني بالقضية . ونود في هذه المناسبة الاعراب للامين العام ولمبعوثه الشخصي عن تقديرنا لجهودهما في هذا المعنى .

وما فتئت الكويت تؤيد العناصر التي تدور حولها جهود التسوية والتي تسم بشأنها تقدم كبير حتى الآن ، وتضم ضمن خطوطها الرئيسية اتفاقا شائيا بشأن عدم التدخل ، واعلانات منسقة تصدر عن الاطراف بشأن الضمانات الدولية ، واتفاقا شائيا بشأن العودة الطوعية للاجئين ، وكذلك ابرام نص الاتفاق الذي يحدد العلاقة المتبادلة بين النصوص السالفة الذكر وبين مسألة انسحاب القوات الاجنبية ، وهو النص الذي لايزال يمثل حجر عثرة أمام جهود الامم المتحدة للتسوية .

ان كل ما يرجوه وفد بلادي ويتطلع اليه هو ان نرى هذه المفاوضات الهامة وقد اكتسبت قوة الدفع الكافية للتعامل الحاسم مع أية نقاط معلقة ، وان يغلب الجوهر على أية شكليات ثانوية ومسائل اجرائية ، ومثلما نبه الامين العام في تقريره الاخير

القيّم حول هذه المسألة والوارد في الوثيقة (A/41/619) يتعين التركيز على مسألة الاطار الزمني لانسحاب القوات وتناوله بصفة عاجلة حتى لا تتبدد جميع جهود السنوات الخمس الماضية .

لقد آمنت الكويت ومنذ بروز هذه المشكلة ، ونادت ليس فقط بتسوية المسألة من خلال انسحاب القوات الأجنبية منها ، وعودة اللاجئين الى ديارهم ، وعدم التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية من أية دولة كانت ، وتركها تختار نظامها السياسي والاقتصادي ، وفقا لرغبات شعبها المسلم الصديق ، بل أعلنت أنها تعارض أيضا أية محاولات لاستغلال الحالة في أفغانستان لصالح أهداف خارجية أو لممارسة التنافس المؤلم بين كتلت دولية والذي كشرت ضحاياه بين الشعوب المسالمة والمتطلعة للنمو ، ولذلك فهي ترجو لهذه المشكلة أن تحل بالطرق السلمية حفاظا على ما ينبغي ان تكون عليه العلاقات بين الدول جميعا من تعاون وتفاهم من أجل خير الانسانية والسلام العالمي .

إن الأساس الوحيد الذي يمكن من خلاله التوصل الى حل لمشكلة أفغانستان يتمثل في اعتقادنا في ترك الشعب الأفغاني يمارس حقه السيادي في تقرير مستقبله ومصيره في حرية تامة ودون أي تدخل من جانب أية قوى خارجية وقوات عسكرية أجنبية ودون المساس بطابعه غير المنحاز وبتقاليده وعقائده .

لقد أريقَت منذ سبع سنوات مئت دماء مئات الآلاف من الشعب الأفغاني الشقيقت وتشرد منهم قرابة الخمسة ملايين نسمة ، ولذا تقع على عاتق الاسرة الدولية ومنظمتنا العالمية بموجب ميثاقها ومبادئها مسؤولية ملحة لا فكاك منها تجاه تسوية مشكلة هذا الشعب المسالم واغاشته من كل أشكال المعاناة على أساس قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي .

وإن كانت هناك دروس يمكن للعالم استخلاصها من المسألة الأفغانية ، فهي مازالت تنصب حول البديهة التاريخية القديمة ، ألا وهي انه مهما طال الزمن وعظمت القوى واشتد بأس المناوشين للحق تظل ارادة الشعوب غالبية وحقوقها طاغمية على أي مطمع غير مشروع وهدف معاكس لمصلحة أصحاب الشأن .

لقد أكد وفد بلادي من قبل مرارا أن المشكلة الافغانية هي شاهد دامغ ومثل حي ومتجدد على ما تعانيه الانسانية من خروج البعض في منازعتهم عن المبادئ التي قامت عليها منظماتنا لانقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب ، من خلال استخدامها للقوة في العلاقات الدولية ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك سلامتها الاقليمية . ان الكويت تعتبر أن التدخل العسكري في افغانستان ، أيا كانت دوافعه وذرائعه ، هو انتهاك صارخ للسلامة الاقليمية لذلك البلد ، ومن ثم فهو يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . وعلى غرار حالات التدخل العسكري الأخرى التي أدانتها هذه المنظمة ، يؤكد لنا هذا التدخل قيد البحث بأن استخدام القوة المسلحة بدأ يخلق ومع الأسف سابقة سيئة في العلاقات الدولية ، ومن ثم يدفع بالبلدان الصغيرة والضعيفة الى تحويل جزء من مواردها المكرمة للتنمية وتوجيهها صوب الحصول على الأسلحة المكلفة بشكل متزايد ، كما ان استمرار المشكلة الافغانية ليعبر من جانب آخر عن الاخفاق المتكرر في أذعان بعض الدول الاعضاء لقرارات الاغلبية الدولية . وليس بخاف على أحد منا أن هذا الخروج وذلك الاخفاق يصبحان من الشائعات الجسام ويكتسبان أخطر الابعاد عندما يصدران من دول عظمى ذات أوضاع ومسؤوليات خاصة في حفظ الأمن والسلم الدوليين .

اننا نتطلع الى المزيد من التطورات الايجابية وتحركات تعزيز الثقة بين كافة الأطراف المعنية بغية تشجيع وتجديد الجهود التي تستهدف تحقيق تسوية سلمية وانجاس المياعة النهائية للأحكام والنصوص التي يتم التفاوض حولها برعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ويود وفد بلادي في الوقت ذاته أن يعرب عن بالغ تقديرنا للدول المستضيفة للاجئين الافغان وعلى رأسها باكستان ، ولكل مؤسسة ومنظمة تقدمت لهم بالمعون والمساعدة ، راجين ان تستمر هذه الضيافة الكريمة وان تعمل هيئات الاعانة على زيادة مساعداتها لتخفيف معاناة اللاجئين وتسهيل عودتهم الى ديارهم .

لقد كان العام الحالي هو عام التفاؤل الكبير الذي ظهرت فيه بعض المؤشرات الإيجابية ، بما في ذلك المبادرة السوفياتية بسحب ستة أفواج من القوات المرابطة في أفغانستان ، والذي تمّ فيه تحقيق بعض التقدم يعد قياسيا مقارنة بالاعوام السابقة ، حيث ازدادت فيه التوقّعات السياسية بانفراج الازمة الإفغانية . ورغم توقف الجولة الشامنة من المفاوضات حول المسألة الافغانية إلا أن موجة التفاؤل ظلت صامدة أمام الحديث عن الجمود الذي أصاب المفاوضات ونأمل أن يكون مرد ذلك هو إحساس الاسرة الدولية بصدق نوايا بين الاطراف ورغبة متعاطفة في تسوية المسألة الافغانية برمتها .

لقد كانت الكويت وستظل أبدا تعطي الشعب الافغاني كل التأييد السياسي فسي معركته الشريفة للحفاظ على سيادته وحرّيته في اختيار أنظّمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على شخصيته الإسلامية الراسخة عبر التاريخ ، ولن ندخر وسعا في تمييز مواقفه الوطنية العادلة التي تلقى دوما تأييد أغلبية أعضاء الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

قبل أن اختتم كلمة وفد بلادي أود أن أوجه نداء السلام الى كل الاطراف المعنية وأن أحشها على نصره حقوق الشعب الافغاني العادلة وضمان استقلال بلاده وحيادها .

السيد العنسي (عمان) : أرجو أن تسمحوا لي في البداية أن أضم صوت وفد بلادي الى ما سبق وأن أعلنه سعادة هميون رشيد شودري ، رئيس الجمعية العامة صباح اليوم بمناسبة احتفال المجتمع الدولي بالذكرى السنوية لإنشاء منظمة (اليونسكو) ولقد قامت بلادي بالاحتفال بشكل مناسب اليوم بهذه المناسبة الهامة .

نجتمع اليوم للنظر في طبيعة الحالة الراهنة في افغانستان ، وهو الموضوع الذي يحتل منذ عام ١٩٧٩ مكانا رئيسيا في إطار جدول أعمال دورات الجمعية العامة المختلفة والأجهزة الدولية الأخرى ذات العلاقة . وعلى الرغم مما صدر من قرارات عدة بهذا الصدد فإن الوضع لا يزال للأسف الشديد يعاني من صعوبات جمّة ومضاعفات وآثار خطيرة تتجاوز تماما المستوى الافغاني البحت لتمتد للانعكاس بصلاتها الخطيرة على المستويين الإقليمي والدولي بصورة عامة .

فاستمرار الوجود العسكري الاجنبي الكبير الحجم والعدد والعدة على أرض أفغانستان إنما هو إنكار لحق الشعب الأفغاني المسلم في ممارسة خياراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالصورة السليمة ، ويؤدي ذلك بالضرورة الى مزيد من الاضطراب في الحياة الاجتماعية والى مزيد من المخاطر للسلم والامن الدوليين نتيجة لهيمنة استمرار استعمال القوة الاجنبية المسلحة لتطويع إرادة شعب حر وإجباره على التماشي مع خيارات لا تناسب واقعه وظروفه البتة ، وهو أمر بالتأكيد لا يمكن أن يساعد على خلق واقع إقليمي ودولي مستقر والعكس في رأينا هو الصحيح تماما . فالوضع القائم الآن في أفغانستان قد أفضى من عدة سنوات الى المزيد من التوتر في العلاقات الدولية على نطاق واسع وحل ذلك لا يتم بصورة فعالة دون ترك الأمر برمته للشعب الأفغاني لتقرير مصيره بنفسه ودون أدنى تدخل خارجي .

فالتجربة المريرة والقاسية التي يعاني منها الشعب الأفغاني رغم ما اشتهر به هذا الشعب من صبر وجلد وقدرة موروثه على مواجهة الصعاب ، إنما هو أمر يؤكد في الواقع حجم المأساة التي أحيطت به بكل جوانبها الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ففي المخيمات يعيش الأطفال والشيوخ والنساء على أمل واحد ومتجدد ، هو الأمل في العودة الى الوطن ، وفي حياة حرة كريمة هنيئة ، بدل الحياة القاسية المؤلمة ، تلك الحياة التي يحيها الملايين من اللاجئين الأفغان الذين امتضافتهم الجارة المسلمة باكستان وبلدان كريمة أخرى .

ومن هذا المنطلق فإننا نعبر عن تقديرنا البالغ لهذا الموقف النبيل من الدول المستضيفة للاجئين الأفغان والمؤيدة لحق أبناء أفغانستان في الحرية والوحدة والامن والسلام دون أدنى تدخل خارجي مهما كان مصدره ، آمليين أن تتوصل الاطراف المعنية مباشرة بالمشكلة الي حل يحفظ لهؤلاء اللاجئين حقهم في العودة الى ديارهم بأمان وكرامة في إطار جهود الأمم المتحدة وحسب القواعد الدولية المعنية بذلك .

اقتناعا بالاهمية القصوى لحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية فإننا نعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام من خلال ممثله الشخصي السيد ديفيو كوردوفيز سعيا وراء تحقيق تسوية شاملة للمشكلة . ولعل استمرار جهود الاتصالات التي

يقوم بها الأمين العام ومساعديه في عواصم الدول المعنية ومن خلال مباحثات جنيف المكشفة أن تسفر بالتالي عن الاتفاق المطلوب بالسرعة الممكنة والتوصل لحل النقطة الخلافية الباقية الا وهي الاتفاق على الجدول الزمني لانسحاب القوات غير الافغانية من على أرض أفغانستان .

ان تلك الجهود التي عبّر عنها تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/41/619) الصادرة بتاريخ ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ تؤكد بشكل قاطع الالهمية القصوى لبقاء دور الأمم المتحدة ، وعلى ما يوليه المجتمع الدولي من تقدير واهتمام لهذه الجهود ، واننا إذ نكرر تأييدنا لتلك الجهود على أمل أن نتوصل الى تسوية مرضية سريعة للمشكلة ، تحفظ للشعب الافغاني حقه في تقرير المصير وتضمن للاجئين عودة آمنة ومشرّفة الى وطنهم كما تضمن تسوية سياسية متفقا عليها تساعد على تنمية علاقات حسن الجوار وترسيخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فإننا نطلب من جميع الاطراف ذات العلاقة التجاوب الفعّال مع تلك الجهود وإظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل للحل العادل المطلوب دون المزيد من الإبطاء .

ونعتقد ان الخطوة القاضية بسحب ست وحدات عسكرية تقدر بحوالي ٧ ٠٠٠ جندي من إجمالي القوات الاجنبية الموجودة في أفغانستان التي يقدر عددها بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي أمر ذو مغزى هام يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق تسوية سلمية سريعة تعضد من محاولات الأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق المصالحة الوطنية والتي نأمل أن تشمر عن حلول مرضية ومقبولة من كافة الاطراف المعنية ذات العلاقة بصورة لا لبس فيها ولا غموض .

وانطلاقاً من مبادئ السياسة الخارجية العمانية ، فان بلادي التي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما ترفض استخدام أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية ، لم تألُ جهداً لتأييد وتعزيز الجهود المبذولة لايجاد حل لهذه المعضلة الانسانية . وعلى هذا الاساس فإنها ضمت صوتها باستمرار الى اصوات أغلبية أعضاء الهيئة الدولية والمجتمع الدولي المطالبة بالعمل من أجل إيجاد حل شامل للمشكلة الافغانية يقوم على العناصر التي حددها صراحة قرار مجلس الامن ٤٦٢ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة المادرة ولاتزال تصدر منذ الدورة الاستثنائية السادسة التي عقدت في اوائل عام ١٩٨٠ والتي تعتمد أساساً على انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان ، والمحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها ووضعها الغير منحاز ، وحق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتمكين اللاجئين الافغان من العودة طوعاً الى ديارهم بأمان وكرامة .

ومن هذا المنطلق الثابت فإن بلادي مازالت متمسكة بهذا الموقف المعبر عن إرادة عالمية جماعية . ويحدونا الامل دائماً بأن يتم التوصل لتسوية عاجلة ومرضية تساعد على إرساء دعائم السلم والاستقرار في منطقة جلتُ همها الإحساس بمزيد من الامن والامان . وتأكيداً لذلك فقد عمدنا الى المشاركة في تبني مشروع القرار الذي يقدم سنوياً لدورات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة في أفغانستان منذ اختتام الدورة الاستثنائية السادسة . وتبنيّنا هذا العام كذلك مشروع القرار A/41/L.12 المعروف أمامنا اليوم الذي سنؤيده بلا تحفظ ، ونأمل كذلك من الجميع سلوك نفس المسلك لتحقيق الهدف النبيل لأفغانستان وشعبها .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : هذه السنة السابعة

والحرب في أفغانستان يستمر أوارها بين حق واضح ، أبلج كالشمس ، وظلم صارخ ينادي من أعلى جبال أفغانستان ، وأعماق وهادها ، من مدنها ، ومن قراها ، بأن دولة عظمى تتحمل مسؤولية أساسية في حفظ السلم والامن الدوليين ، وفي تطبيق ميثاق الامم المتحدة ، مازالت تقوم بغزو شعب في بلده ، وتحاول احتلال بلد يأبى شعبه الاستسلام للغزو والعدوان .

منذ سبع سنوات والشعب الافغاني يخوض هذه الحرب دفاعا عن أرض بلاده وكرامة أهله ، ضد الغزو الاجنبي . ومازالت محاولات السلم والسلام تتعثر رغم إعلان الرغبات الايجابية من جميع الاطراف . والموقف واضح ، والحل أوضح . ليعد الجيش السوفياتي الى قواعده في بلاده فهناك مكانه الطبيعي ، وليترك الافغان يدبرون أمورهم بأنفسهم ، فهم أولى بحل مشاكلهم ، وهم أقدر عليها . وما هي قيمة نظام هش في كابول ، يُرفع ويُخفض لاعبو الادوار فيه بإشارة من بعيد ، لا يستطيع الوقوف على قوائمه إلا بالجحافل الاجنبية . وهل هنالك برهان أوضح على إرادة الاغلبية الساحقة للشعب الافغاني من هذه المقاومة الباسلة بأبسط الاسلحة وتحت أقسى ظروف المعيشة في ميدان القتال حين تكبح قوات المجاهدين بأسلحتها البسيطة جيوش دولة عظمى ، وتخوض الحرب معها من كُرّ وفر ، قرابة سبع سنوات ، والبقية تأتي إذا لم نصل لحل . وهل هنالك عاقل يستطيع أن يماري بهذه الحقيقة . ثم إن القول بأن المقاومة هي مجرد دعم اجنبي للافغانيين ، إنما هو إقلال من قدر الجيش السوفياتي وقدراته ، لو صح أن تستطيع معونات اجنبية تافهة كما ادعوا أن توقف جيشا كالجيش السوفياتي ، وتوقع به النكسات والخسائر . إنها ليست أي معونة يتلقاها المجاهدون يا حضرات المندوبين ، إنها إرادة أمة بأسرها ، إنها إيمان شعب بكامله ، انها عقيدة إسلامية حنيفة ، إنها الحق يعلو ولا يعلى عليه ، يتمثل في وقفة شعب أعزل من السلاح قياسا بالجيش الاجنبي ، يقف صامدا يسجل انتصاراته كل يوم ، يدفع أغلى الاثمان تحت أقسى الظروف الانسانية ، حفاظا لكرامته ودفاعا عن دينه ، وتمسكا بسلامة بلاده واستقلالها .

ما هو مضمون الالتزام بميثاق الامم المتحدة ، وأنا أخاطب بهذا الدول العظمى والصغرى أيضا ، اليس لمحاولة تطبيق مبادئه والالتزام بأمنه ومواده وشرائعه ؟ الا تنطبق الفقرات العاملة فيه على الجميع وأنتم تطالبون تطبيقها على غيركم ؟

اليست حرب أفغانستان مثالا من أبشع أمثلة خرق الميثاق منذ وقّع الميثاق . هل من يناقش في حق شعب أفغانستان ببلده ، وفي حقه الذي لا يناقش بالدفاع عن وطنه بكل الوسائل ؟ ولماذا يتواجد الجيش السوفياتي اليوم ومنذ أكثر من ست سنوات في

أفغانستان ، وهل للدفاع عن الأفغانيين داخل أفغانستان ، ومن هاجم الأفغانيين قبل الغزو السوفياتي ؟ أم انهم هناك للدفاع عن نظام من أنظمة الظلام التي يحكمها المتآمرون على سلامة بلادهم في دياجير الليل ، ثم يفرضون على شعبهم إرادة أجنبية في قيافة وطنية مدنية او عسكرية . وهل من أجل هذا أقيمت المواثيق العالمية والاعراف الدولية ؟

ليس احترام المواثيق والمبادئ الحقوقية والانسانية عملية اختيارية تفضيلية بين موقع وآخر ، تبني على المصلحة قصيرة المدى . حقوق الشعوب حقيقة مطلقة ، أكانت في أفغانستان أو في فلسطين ، أكانت في ناميبيا أو في جنوب افريقيا ، وإرادة الشعوب قوة لا تقهر ولو وقفت تواجهها الجيوش الكبرى والقوى العظمى .

لو أدرك صانعو الحروب في الماضي ، وأصحاب الغزو والعدوان في الحاضر ، مفاهيم التاريخ حقيقة خارج كتب الدراما ، وداخل ضمير التاريخ الانساني ، لاراحت الامم المتحدة الآن من معالجة القضايا التي خلقها الغزو الاجنبي والطمع الاجنبي والاستهتار بحقوق الشعوب في أفغانستان ، وفي فلسطين ، وعلى الارض الافريقية . ان دعم الميثاق في فلسطين يستلزم دعمه في أفغانستان والالتزام به ، ودعم الحق الافغاني في بلده ، يستوجب نفس التزام دعم الحق العربي في فلسطين ، وإلا فالعمل على مستويات مختلفة من الاخلاقية والالتزام يولد لاشك المعسكرات المختلفة ، المتخالفة ، يخلق مجالات النزاع ، ويؤدي الى الحروب في النهاية .

إننا نرغب باهتمام كبير جهود الامين العام للامم المتحدة المستمرة ، الصبورة ، في الوساطة بين الاطراف المعنية للوصول الى معادلة سليمة لوقف النزاع في أفغانستان ، ووضع حد لهذه المأساة ، ونؤيد ونقدر جهوده وممثله الشخصي ، ونرى أن تضيق ثقة الخلافات تسير ببطء لا تجيزه الدماء التي تسفك يوميا ولا المعاناة التي يقاسمها أكثر من أربعة ملايين أفغاني هاجروا خارج حدود بلدهم طلبا للامان ، وأكثر من أربعة عشر مليون أفغاني يقاسون على أرض بلادهم ، ونأمل أن يدرك الطرف المتعننت بأن الحق لا بد أن يعلو مهما كانت طاقة الجيوش كبيرة .

كما نكرر هنا ، تقديرنا الكبير للدور الانساني الذي تقوم به حكومة وشعب جمهورية باكستان الاسلامية في استضافة هذا العدد الضخم من ملايين اللاجئين الافغان الذين يشكل الاطفال والنساء والشيوخ ، نسبة كبيرة منهم ، يمثلون مسؤولية اقتصادية واجتماعية ضخمة على المجتمع الباكستاني والدولة الباكستانية ، رغم متطلبات التنمية الاقتصادية وحاجات باكستان الوطنية الملحة .

ولا بد أن أختتم كلمتي بتحية المجاهدين الافغان ، هذه الفئة القليلة التي تغلب فئة كثيرة بإذن الله ، وأن أكرر لهم بإسم المملكة العربية السعودية ، تأييدنا لكامل حقوقهم وتقديرنا الكبير لتضحياتهم ، وثقتنا القوية بأن الله سينصرهم وسيحرر بجهادهم بلادهم وسيحفظ لهم كرامتهم وكرامة الأمة الاسلامية معهم .

السيد مكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : في انتهاك للقواعد الاولى للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وعلى الرغم من المعارضات المستمرة والعدالة لوفد جمهورية افغانستان الديمقراطية أقحمت الجمعية العامة مرة أخرى في النظر فيما يدعى بمسألة أفغانستان . وكما هو معروف تماما فإن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مثلها مثل العديد من غيرها من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، قد عارضت بشدة منذ البداية ولاتزال تعارض نظر هذه القضية ، التي حاكتها قوى الامبريالية والرجعية وفرضتها على الجمعية العامة مع ما يصاحبها من حملات الافتراء .

واليوم توضح الحقائق التي لا تقبل الجدل ان المناقشة ذات المرمى السيئ التي فرضت على الامم المتحدة والقرارات المناهضة للافغان التي اعتمدها فيما يتعلق بها تجيء لصالح تلك القوى التي لا تسعى فحسب لاضفاء الشرعية على تدخلها في الشؤون الداخلية لافغانستان وسيادته واستقلاله وإنما كذلك لتبرير تصعيدها للحرب غير المعلنة واسعة النطاق التي تشنها ضد الشعب الافغاني واصلاحاته الديمقراطية . إنها تسعى للحفاظ على بؤر التوتر في جنوب شرقي آسيا من أجل مصالحها الخاصة . وهي تعارض الجهود الجماعية التي تبذل لتحقيق تسوية عادلة للمشكلة التي تحيق بالمنطقة كما تحاول إلهاء المنظمة عن إيجاد حلول لغير ذلك من المشكلات الحيوية الملحة القائمة منذ أمد طويل . ولسوء الحظ فإن أولئك الذين تضرروا من جراء السياسة التي لا تتصل من قريب أو بعيد بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة هم أنفسهم ، طوعا أو كرها ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، الذين يعززون من استمرار الحملة المناهضة للافغان في الامم المتحدة .

ويرى وفدي ، وهو مؤيد حقيقي صادق لامتثال الصارم بأحكام ميثاق الامم المتحدة ، أن الوقت قد حان لاسترعاء الانتباه للحقائق الدامغة التالية : إن أول قرار مناهض للافغان اعتمد في الامم المتحدة تحت تأثير عاصفة من الافتراءات غير اللائقة وجهت الى السياسة الصادقة والعدالة للاتحاد السوفياتي تجاه أفغانستان .

ويعود تاريخ العلاقات الودية والتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأفغانستان الى زمن بعيد وسنوات تفوق في عددها وجود الامم المتحدة ذاتها ووجود الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء .

والآن من السهولة بمكان أن نكتشف تغيرا مضمونيا في بيانات أولئك الذين تسببوا في مشكلة أفغانستان ولايزالون على نحو خاص يمارسون صخبهم لإدامتها . وتتضمن بيانات السباب والافتراء فيما يتعلق بالاحداث التي تقع في افغانستان الآن مزيدا من التعبير عن السخرية والازدراء القاسيين الموجهين ضد مصير الشعب الافغاني وغيره من شعوب المنطقة . ومع ذلك فإنها لا تذكر شيئا ، في نفس الوقت عن الأنشطة المناهضة للافغان التي يقومون بها أو التي يسمحون بتنفيذها من أراضيهم . وثمة حقيقة لا تقبل الجدل ومفادها أن الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي تشنها قوى الامبريالية المتحدة ، والرجعيون الاقليميون ، وقوى الثورة المضادة في الداخل بقسوة وبدون رحمة تمثل المصدر الرئيسي الوحيد للمعاناة والالم اللذين يحيقان بالشعب الافغاني وتعمل على إدامة الحالة المتفجرة السائدة في المنطقة .

إن الولايات المتحدة الامريكية هي التي بدأت ونظمت جميع الأنشطة المناهضة للافغان . كما تجري أنشطة تخريبية واسعة النطاق ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، تعد ، طبقا لما ذكرته وسائل الاعلام وأعضاء الكونغرس ، أكبر عمليات تقوم بها الولايات المتحدة منذ انتهاء حرب فيتنام . وتقوم وكالات واشنتون الرسمية بتزويد الرعايا من الافغان المضادين للثورة بمساعدة مالية وعسكرية ضخمة كما تمدهم بالدعم السياسي والدعائي .

كلفت الحرب غير المعلنة ضد شعب أفغانستان دافعي الضرائب الأمريكيين ١,٥ بليون دولار أمريكي أنفق الجزء الأكبر منه في السنوات القليلة الماضية . وهذا القدر يساوي الاجمالي الكلي لنصيب الولايات المتحدة المقرر في الميزانية العادية للأمم المتحدة خلال فترة السنوات السبع . تصل مبالغ كبيرة الى القوات المناهضة للشورة من مصالح امبريالية ورجعية في دول غربية ودول أخرى ، وتستخدم أراضي باكستان ساحة لاطلاق العمليات وايواء مختلف العمصات المناهضة للشورة في حوالي ١٢٠ معسكرا وقاعدة يقوم فيها مدربون أجنب في وقت واحد بتدريب آلاف الإرهابيين والمخربين المحترفين .

تحت رعاية مستشارين وخبراء أمريكيين ، تنبوع عصابات خسية في استخدام أحدث أنواع الأملحة وأكثرها تدميرا . يكشف التحسين والمعرفة اللذان تحققهما برامج التدريب الارهابية المظلة المناهضة للشورة عن يد وكالة المخابرات المركزية الشريرة . ويراد بتمعيد التدخل المسلح "غسل دماغ" المجتمع العالمي والشعب الأفغاني . وتسمى وسائل الإعلام الجماهيرية في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى إحاطة تلك العمصات بهالة الاستشهاد من أجل الوطن ووصف أفرادها بشكل زائف بأنهم ليسوا سوى أفراد مقاومة وطنية وحماة الإسلام . إلا أنها لبعض الأسباب تتفااض عن الطبيعة غير الانسانية الفظة التي تميز الاعمال التي يرتكبها هؤلاء المحررون المزيفون ونطاقها . بالنسبة للتدمير المادي وحده ، وصل الدمار الذي ألحق باقتصاد البلاد إلى عشرات البلايين من "الأفغانية" - العملة الأفغانية .

رغم الهجمات الرجعية الضارية المستمرة هذه ، كانت عملية الإصلاح الشوري ناجحة . وأثبتت التجربة أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية - التي يؤيدها الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى وقوى تقدمية في العالم - ليست ناجحة في كفاحها ضد الشورة المضادة فحسب وإنما تواصل أيضا بشبات تنفيذ سياستها المتوسطة المدى للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي . زاد الدخل القومي للبلاد بالفعل على المستوى الذي

كان عليه قبل الثورة . ونتيجة للإصلاح الزراعي ، أُعطي الفلاحون المعدمون وذوو الحيازات الصغيرة ما يزيد على ٢٤٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي . وخلال الخطة الخمسية الأفغانية الأولى التي بدأت في شهر آذار/مارس ١٩٨٦ ، وُضعت خطط لأكثر من ١٣٠ مشروعاً اقتصادياً جديداً بالدعم الاقتصادي والفني من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ووضعت الخطة الإنمائية الأساسية لأفغانستان للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ . كما تحققت نجاحات ملحوظة في مجالات الصحة والثقافة والتعليم .

يعمل النظام السياسي الأفغاني المستقل بفعالية أكبر . وتعتزم أفغانستان بناء مجتمعها على مبادئ العدل الاجتماعي والتقدم . وانتُخب ممثلون شعبيون في أجهزة الحكم المحلي . ويزداد عدد المنظمات السياسية ، وفي مقدمتها الجبهة الوطنية ، التي تضم جميع القوى الوطنية في أفغانستان .

يوماً بعد يوم تتسع قاعدة الثورة وتتخذ خطوات جديدة لجعل جهاز الدولة ديمقراطياً . ويتمتع جميع المواطنين بالحقوق المتساوية بصرف النظر عن مراتبهم الاجتماعية أو أصلهم أو جنسهم أو عقيدتهم . وفي المستقبل القريب ستُجرى انتخابات عامة لتشكيل الهيئات الحاكمة الأعلى ، وإصدار دستور أفغانستان الجديد .

تؤيد أوسع قطاعات المجتمع الثورة ، كما هو واضح في قرارات "لويا جيرغاه" و "هاي جيرغاه" ، اللذين اعتمدا سياسات داخلية وخارجية لحكومة أفغانستان ، وسياسة الصداقة الأفغانية السوفياتية . إن السيادة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية - كما أظهرتها مراراً بعض التدابير المحددة - ترمي إلى تعزيز السلم العام وتنمية العلاقات الدولية الشاملة . إنها سياسة عدم انحياز إيجابي نشط ، وتعزيز للعلاقات السلمية مع الجميع ، ولاسيما الدول المجاورة .

تبذل حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية كل ما في وسعها لتحقيق التسوية السياسية العادلة للحالة حول أفغانستان التي تمثل العامل الأساسي لتحقيق السلم في جنوب شرقي آسيا . ومن المعروف أنه نتيجة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة الشابتة وبتأييده عُقدت سبع جولات من المفاوضات مع باكستان ، باشتراك الممثل الشخصي للأمين العام .

يمثل التقدم المحرز في تلك المفاوضات ، أولا وقبل كل شيء ، النهج المرن
المسؤول البنّاء الذي تتبعه جمهورية أفغانستان الديمقراطية في عملية التفاوض .
ومن المأمول أن يُظهر الطرف الآخر الواقعية والمسؤولية اللازمين ، وأن يتقدم صوب
اتفاق مقبول بشكل متبادل .

ما من شك في أن الخطى البنّاءة التي يتخذها الاتحاد السوفياتي وجمهورية
أفغانستان الديمقراطية لخفض الفرقة السوفياتية المحدودة في أفغانستان ستعطي دفعة
جديدة لإجراء مفاوضات نشطة بشأن التسوية السياسية للمشكلة حول أفغانستان . وسيظهر
مدى قبول وتقييم هذه المبادرة المخلمة بالشكل المناسب في جديّة النهج الذي يُتَّبَع
لتسوية مشاكل المنطقة . لقد أعرب الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي
الشعبي ، الرفيق نجيب عن اقتناع الشعب الأفغاني عندما قال ان التوصل الى تسوية
عادلة للحالة أمر ممكن . لقد أكد على أنه بغية جعل هذه الإمكانية حقيقة ينبغي أن
تتوفر الإرادة السياسية والنهج الواقعي المسؤول لدى الزعماء الغربيين الذين أدى
إصرارهم الى نشوء المشكلة الأفغانية .

يعتبر وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن الوقت قد حان لتوجه
الأمم المتحدة جهودها نحو تسوية سياسية حقيقية للحالة حول أفغانستان بدلا من
توجيهها الى إعطاء مقبولية مشروعة لحجج تافهة تنطوي على مخاطر لبلدان المنطقة .
في الختام ، أود أن أقول عدة كلمات بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة
A/41/L.12 . يرى وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن مشروع القرار
هذا - شأنه شأن مشاريع أخرى قُدمت بشأن الموضوع في الماضي - يتفاض عن الحقائق
الموضوعية للحالة ويفتقر الى الواقعية السياسية ، ويؤدي الى حدوث توترات كبيرة
ودائمة حول أفغانستان . نحن نعارض بشدة مشروع القرار هذا ولذلك سوف نصوت ضده .

السيد أولزفوي (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : هذا العام

فُرض على الجمعية العامة لهذه الهيئة العالمية ذات السلطة أن تنظر مرة أخرى فيما يسمى مسألة أفغانستان . وقد عارض وفد منغوليا منذ البداية ولا يزال يعارض حتى الآن ، البحث في هذه المسألة لأنها تمثل من ناحية الشكل والمضمون محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في منظماتنا . وفي هذا الصدد ينبغي أن نلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر بشكل قاطع النظر في أي مسألة تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة عضو . وبالإضافة إلى النظر فيما يسمى مسألة أفغانستان فإن هذا النظر يمثل تعديا مباشرا على حق شعب أفغانستان الذي اختار ، نتيجة لثورته ، نظمه الاجتماعي والاقتصادية والسياسية دون أي تدخل خارجي . إن انتهاك حق أي شعب في أن يختار هيكله الاجتماعي والاقتصادي أمر خطير لا يمكن السماح به لأنه يستخدم لتخويف الشعوب الأخرى التي تناضل من أجل تحريرها الوطني والسياسي وحريتها واستقلالها .

إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤسس موقفها أيضا على أنه وفقا لقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما ، تتمتع كل دولة بالحق غير القابل للتصرف في أن تحمي استقلالها وسلامتها الإقليمية وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على حق الدول الأعضاء فرادى أو جماعات في الدفاع عن نفسها .

وقد ذكر وفد أفغانستان حقائق لا يمكن دحضها تثبت أنه بعد قيام ثورة نيسان/ابريل مباشرة بدأت القوات الامبريالية والرجعية تعديها الشرير على السيادة الداخلية لاقليم هذا البلد . والموقف اليوم كما يلي : حرب غير معلنة تشن على دولة مستقلة ذات سيادة . وقد أكد وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في بيانه في المناقشة العامة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ :

"إن نطاق الحرب غير المعلنة ، حرب الامبريالية والهيمنة والرجعية

ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد اتسع ليشمل المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية وغيرها من المجالات . " (A/41/PV.10 ،

ص ٢٤ - ٢٥)

الا يؤكد ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية لدولة كبرى تبعد آلاف الأميال عن أفغانستان تنفق ثلثي ميزانيتها المخصصة للأنشطة الانقلابية في العدوان على ذلك البلد ؟ وكما يقول مثل منغولي "لا يمكنك أن تخفي الشمس براحة يدك" . ان المشكلات المتملة بأفغانستان خلقها أولئك الذين يحاولون إبطال حق الشعب في تقرير المصير . لننظر الى ما فعلته ثورة نيسان/ابريل لشعب أفغانستان . لقد وُضعت في أيدي ذلك الشعب السلطات الديمقراطية والحرية والامتقلال ، وأقامت ظروفًا مناسبة للقضاء في وقت قصير على التخلف الذي ورثته من الامبريالية .

إن دراسة الاحصاءات والبيانات الأخرى يمكن أن تثبت حتى للقارئ المتعجل أن الشعب الأفغاني حقق نتائج هائلة في توطيد الانتصارات التي حققتها ثورته في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وقد أجريت اصلاحات عديدة في حياة الشعب الأفغاني . وتجري الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لمالح جميع قطاعات السكان ، وفي مقدمتها الإصلاح الزراعي الذي أعطى الأرض بالمجان للمعدمين ولصغار الحائزين . وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية وحياة المجتمع تنمو باطراد ، وتتدعم الأسس المادية للثورة . لقد تحققت نجاحات اقتصادية وثقافية كبيرة ، وزاد الدخل القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه عن مستوى ما قبل الثورة وزاد مستوى مرتبات العاملين في الحكومة بأكثر من ٢,٥ مرة ، وتغلب ١,٢ مليون شخص على الأمية . لقد كانت تلك الانجازات هي الثمار الأولى للثورة ، وكان من الممكن أن تكون الثمار أعظم بكثير لولا الحرب غير المعلنة والتدخل الامبريالي . وعلى سبيل المثال ، في السنوات التي فرضت فيها الحرب غير المعلنة على أفغانستان قتل الآلاف من الأفغان وتجاوزت الخسائر الشاملة التي أصابت اقتصاد البلاد ٤٥ بليوناً من النقد الأفغاني .

أود أن أبرز بصفة خاصة أن أؤكد أن الحالة الممطعة التي خلقتها القوات الامبريالية لا تهدد سيادة أفغانستان واستقلالها فقط بل تعتبر مصدراً للتوتر في جزء كبير من القارة الآسيوية . والواقع أن الولايات المتحدة والقوى الامبريالية الأخرى تستخدم تلك الحالة لزيادة وجودها العسكري والاستراتيجي في الخليج الفارسي وفي

المحيط الهندي . وفي ظل تلك الظروف تستحق هذه السياسة الادانة كما تستحقها سياسة بعض دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي تشارك في الحرب القذرة غير المعلنة ضد بلد مجاور .

إن وفد منغوليا مقتنع اقتناعا راسخا بأن التخفيف من حدة التوتر في تلك المنطقة واجراء تحوية شاملة للمصالحة المتعلقة بآفغانستان يتطلبان وقف التدخل فسي الشؤون الداخلية لتلك الدولة ذات السيادة واحترام حق الشعب الافغاني في ان يختار بحرية طريقه للتنمية والاعتراف بحكومته الشرعية . واذا ما اقدمت على ذلك الولايات المتحدة الامريكية وباكستان وغيرهما فمن الممكن ان يبرز السلم والامن للجميع ، ليس في آسيا فقط ولكن في جميع انحاء العالم .

ان منغوليا تؤيد التوصل الى تسوية سياسية للمسائل المتملة بالحالة المحيطة بافغانستان ولذلك فانها تؤيد موقف جمهورية افغانستان الديمقراطية الوارد في بياني حكومة افغانستان المؤرخين في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ . اننا نرحب بالجهود التي تقوم بها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية الرامية الى تحقيق أسرع تقدم ممكن في مفاوضات جنيف بين افغانستان وباكستان التي يشترك فيها الممثل الشخصي للأمين العام ، ونشجع هذه الجهود بكل طريقة . ويسر الوفد المنغولي ان يلاحظ انه تم ، كما شدد تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ " احراز تقدم ملموس" (A/41/619 ، الفقرة ١٢) في الجولة الاخيرة من المفاوضات . ويتطلب احراز المزيد من التقدم نحو التوصل الى تفاهم بشأن جميع المسائل التحلي الواقعية والارادة السياسية الواعية والشعور بالمسؤولية من جانب جميع المعنيين . ومن دواعي أسفنا أن بعض الدول المجاورة لافغانستان والدول التي تؤيدها لم توجه بعد جهودها في ذلك الاتجاه .

ان وفدنا يرى ان القرار باعادة بعض عناصر الوحدة العسكرية السوفياتية المحدودة الموجودة مؤقتا في افغانستان بناء على طلب حكومة ذلك البلد يهيئ مناخا سياسيا مؤاتيا لحدث جولة من المفاوضات بين افغانستان وباكستان . ويظهر هذا مرة أخرى ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتخذ اجراءات ملموسة رغبة منه في تيسير التوصل لتسوية سياسية للمشكلة المحيطة بافغانستان . وقد ذكر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية افغانستان الديمقراطية مرارا وتكرارا ان جميع القوات السوفياتية ستسحب سريعا من جمهورية افغانستان الديمقراطية اذا تم التوصل الى تسوية نهائية للمسألة . والان يتعين على الجانب الآخر أن يقوم بعمل ملموس وايجابي تيسيرا لحل المشكلة .

ومن سوء الحظ أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن هذا البنود يعطي تفسيراً غير صحيح للحالة الحقيقية . فهو يتجاهل الحقوق المشروعة لشعب أفغانستان ، ويسبب تحيزاً غير مقبول تجاه المركز الدولي لافغانستان بوصفها دولة ذات

سيادة ، ويتفاضى عن التدخل العدائي في الشؤون الداخلية للدول . ولا يمكن ان يخدم النص قضية السلم والامن في ذلك الجزء من آسيا او قضية السلم بصورة عامة . ولا هو في مصلحة الشعب الافغاني . لهذه الاسباب سيصوت وفدي ضد مشروع القرار .

اود ان اختتم كلمتي بالاستشهاد بفقرة من تقرير الامين العام للجنة المركزية للحزب الثوري الشعبي المنغولي ورئيس هيئة رئاسة مجلس الكورال الشعبي الاعلى ، السيد جامبين باتمون ، امام المؤتمر التاسع عشر للحزب الذي عقد في ايار/مايو ١٩٨٦ :

"ان جمهورية منغوليا الشعبية تقف بحزم الى جانب شعب افغانستان الذي يخوض كفاحا مخلصا للذود عن منجزات ثورة نيسان/ابريل التي أطلقها وضد التدخل العسكري المستمر من جانب القوى الامبريالية والرجعية" .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : حيث ان

الساعة قاربت ١٣/٠٥ ، ومما لاشك فيه ان الممثلين بدأوا يشعرون بوخزات الجوع فانني سأكون موجزا في كلمتي . ومع ذلك فإن الموضوع هام للغاية بحيث لا يسعنا إلا ان نشترك في المناقشة .

ان الجمعية العامة تنظر للمرة الثامنة منذ ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ في بند جدول الاعمال المعنون "الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" . وبعد سبع سنوات تقريبا من التدخل الكاسح للقوات السوفياتية ، وهو مصدر الازمة ، لايزال احتلال افغانستان مستمرا ، بما يصاحبه من معارك متتالية ووحشية ومعاناة . وكل يوم يشهد تعزيزا للسيطرة الاجنبية الادارية والايديولوجية والثقافية على شعب تظهر مقاومته البطولية بوضوح مدى بغضه لتلك السيطرة . وفي ظل هذه الظروف فإن الجمعية العامة ، تجسيدا لقلق المجتمع الدولي المتزايد ، كانت محقة اذ قررت مرة أخرى ادراج هذا البند في جدول أعمالها في الدورة الحادية والاربعين .

وبغض النظر عن الحجج التي طرحت لتبرير الاحتلال العسكري فانه في التحليل الاخير لايزال يمثل انتهاكا لمبدأ أساسي في الميثاق تلتزم بموجبه جميع الدول الاعضاء

في الامم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأي دولة .

ومن الواضح ان فرنسا تدين جميع الاعمال التي من هذا النوع ، كما ذكر الرئيس فرانسوا ميتران مرارا وتكرارا . وقال مؤخرا السيد جاك شيراك ، رئيس وزراء فرنسا ، من على هذا المنبر بالذات ان غزو افغانستان لا يمكن اعتباره سوى "ضرب من حروب الفتح التي ولى زمانها" (A/41/PV.8 ، ص ٦٦)

فما هو الوضع اليوم ؟ ان المقاومة الداخلية للاحتلال الاجنبي وللسلطات التي تفرضه ما برحت تحظى باوسع تأييد ممكن وهي تصمد بشجاعة بطولية وبامكانيات لا تذكر لقوة قوامها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ رجل مسلحة بأحدث الاسلحة المتطورة الموجودة لدى جيش من أقوى الجيوش في العالم .

ومرة أخرى هذا العام شنت قوات الاحتلال هجوما واسع النطاق في معظم ولايات افغانستان . وتخلل هذه الهجمات صدامات دموية وصاحبته هجمات انتقامية عشوائية على المدنيين العزل . وفي هذا الصدد ، حذر المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان في تقريره الثالث المقدم في آذار/مارس ١٩٨٦ ، من مغبة استمرار القتال حيث يقول فيه انه سيؤدي لا محالة الى حالة مماثلة للابادة الجماعية .

ووفقا للشهادة التي لا تدحض المذكورة في نفس التقرير ، ما برح القمع يتزايد في البلدات والمناطق الافغانية التي في أيدي دولة الاحتلال . ويتخذ ذلك القمع شكل السجن التعسفي حالات عديدة من التعذيب واختفاء الأشخاص ، وباختصار .نه يتمثل في الانتهاك المنظم لأبسط قواعد الاخلاق والقانون .

فهل من المدهش أن اضطر ما يقرب من ٥ ملايين من الأفغانيين - أي ما يزيد على ثلث السكان - إلى ترك البلد والبحث عن ملجأ في الخارج ، ولا سيما في باكستان وإيران ؟ إن فرنسا تطلب مرة أخرى رسمياً من السلطات المسؤولة أن تضع حداً لهذه الممارسات التي تضر على نحو بالغ بهيبة الاتحاد السوفياتي .

ولكن مخاطر الحرب ليست قاصرة على أراضي أفغانستان ، فمضاعفة وتصعيد الهجمات ضد أراضي باكستان يشكلان تهديداً إضافياً للسلم والاستقرار في المنطقة برمتها . وتدين فرنسا بقوة هذه الانتهاكات المتكررة لحدود بلد صديق ، يستضيف ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ ويتحمل بكرامة العواقب الخطيرة لحرب ظالمة قد استمرت طويلاً .

ولا يستطيع الرأي العام العالمي أن يفهم أن عضواً بارزاً في هذه المنظمة يتحمل أيضاً مسؤوليات خاصة تقع على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، يخالف ميشاق الأمم المتحدة وينتهك قرارات الجمعية العامة . إن استمرار مثل هذا السلوك يضر ضرراً بالغا بهيبة تلك الدولة العظمى في العالم .

وكما ذكر السيد جاك شيراك في نفس هذه القاعة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي :

"... لن تتوقف فرنسا عن المطالبة مع الأغلبية العظمى للدول بأن يضع الاتحاد السوفياتي ... من زاوية مصلحته الخاصة وحرصاً على السلم في العالم ، حداً للأعمال التي يقوم بها في ... أفغانستان ..." . (A/41/PV.8 ، ص ٦٦)

واسمحوا لنا أن نقول مرة أخرى : لا يوجد حل عسكري للأزمة الناجمة عن غزو واحتلال أفغانستان . ونحن نعلم ذلك ويجب أن نذكر بأن تلك الأزمة لا يمكن أن تسوى إلا بالوسائل السياسية ، ونعرف جميعاً أن المجتمع الدولي لم يندخر وسعاً في بحثه عن حل ، سواء كان ذلك في إطار حركة عدم الانحياز ، أو المؤتمر الإسلامي ، أو بناء على مبادرة من مجلس أوروبا .

وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي أن يبذلا مساعيها الحميدة . وتتابع فرنسا باهتمام الجهود التي بذلها وتؤيد عملية الوساطة حتى يمكن التوصل في القريب العاجل إلى اتفاق على وضع جدول زمني للانسحاب السريع لكافة القوات السوفياتية . وفي هذا الإطار وهذا الإطار وحده يمكن أن يكون انسحاب عدة آلاف من الجنود الذي أعلنت عنه السلطات السوفياتية أخيرا ، له معنى حقيقي .

وفيما يتعلق بالتسوية السياسية ، ترى فرنسا أنها ينبغي أن تقوم ، كما طالبت بذلك القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ، أولا وقبل كل شيء على الانسحاب الكامل والحقيقي للقوات السوفياتية ، ومن ناحية أخرى على حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره ، واستعادة أفغانستان وضعها كدولة غير منحازة والعودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم . وترى فرنسا أن أية تسوية تبتعد عن هذه المبادئ لن تكون سوى حل صوري . لقد مرت سبعة أعوام تقريبا على الغزو السوفياتي ، ولم يكتسب الأمر الواقع في أفغانستان قوة القانون . فالزمن لا يخفف من وطأة الظلم ولكن يزيده قسوة وخطورة . ولذلك يجب على جمعيتنا أن تعرب مرة أخرى عن تصميمها على إيجاد تسوية سياسية حقيقية في القريب العاجل ، وذلك عن طريق تصويت شامل . وسيؤيد الوفد الفرنسي ، كما فعل في السنوات الماضية ، مشروع القرار المقدم إلى هذه الجمعية لاعتماده .

السيد بيبيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وجود

وتعمق الأزمات وبؤر الأزمات الساخنة من مصادر التوتر الرئيسية وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية . وأسباب كل الأزمات التي يعاني منها العالم المعاصر هي ، في رأينا ، استخدام القوة والتدخل والتهديدات الموجهة إلى السيادة والاستقلال ، وإنكار حقوق الشعوب والبلدان في أن تقرر بحرية مصيرها ، وأن تختار بحرية سبيل تنميتها الداخلية ، وسياستها الخارجية .

ولهذا يجب علينا جميعا وعلى هذه المنظمة أن نبذل جهودا مستمرة ودائبة للتوصل إلى حلول سياسية دائمة وعادلة للتغلب على الازمات وبؤر التوتر على هدي روح ميثاق الأمم المتحدة . وينطبق هذا بالكامل أيضا على الحالة في أفغانستان . ولهذا فإن إيجاد حل سياسي للحالة في أفغانستان يعتبر خطوة هامة إلى الامام صوب تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة من جنوب غربي آسيا ، وسوف يسهم في تحسين المناخ العام للعلاقات الدولية .

إن يوغوسلافيا ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ الميثاق الذي تقوم عليه العلاقات الدولية ، اقتناعا منها بأن هذا هو السبيل الوحيد الممكن لكفالة السلم الدائم والامن والتعايش السلمي والتعاون الدولي البناء لصالح الجميع .

وقد أوضحت دائما أنه لا يمكن السماح بالتدخل العسكري الاجنبي وأن فرض الضغوط الاجنبية على الشعوب والبلدان ذات السيادة أمر غير مقبول ، انطلاقا من اقتناع راسخ بأن ضمان حقها في تقرير المصير والاستقلال والحرية هو السبيل الوحيد للتغلب على المجاهبات الحالية وتميز الامن والاستقرار الدوليين .

وقد فتحت البلدان غير المنحازة الطريق ، بتأييدها القوي للنظام الجديد للعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تكفل الحقوق السيادية وممالح الشعوب والبلدان لاصدار الإعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وينص هذا الإعلان بوضوح على أنه ليس لبلد أو مجموعة من البلدان الحق في التدخل بأي شكل من الاشكال في الشؤون الداخلية للدول الاخرى لاي سبب أو لاية ذريعة .

وقد أكدت يوغوسلافيا دائما أنه لا يمكن تبرير استخدام القوة أو التدخل بكافة اشكاله في الشؤون الداخلية أيا كان من يتدخل وحيثما وقع ذلك . وأوضحت أيضا أنه لا يمكن الدفاع عن مبادئ الميثاق أو تطبيقها على نحو انتقائي . والتدخل بكافة اشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى لا يمكن تبريره لاي سبب كان .

ومنذ بداية أزمة أفغانستان ، سعت يوغوسلافيا بحزم من اجل ايجاد حل سلمي لها على أساس الإنسحاب الفوري والكامل للقوات الاجنبية والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة ووحدة أراضي افغانستان ووضعها غير المنحاز ، بالامتثال تماما لمبادئ عدم التدخل بكافة أشكاله . ونعتقد أيضا اعتقادا راسخا أنه ليس لاي بلد الحق في استغلال الحالة في افغانستان لأغراضه وأهدافه الخاصة . ونحن مقتنعون تماما بأن الاختيار الحر لسبيل التنمية الداخلية ، بدون فرض ضغوط خارجية ، هو الطريق الوحيد الذي يمكن به تحقيق حل عادل ودائم للآزمة في افغانستان وبؤر التوتر الأخرى التي تقلق عالمنا اليوم .

إن البلدان غير المنحازة ، بمعارضتها لانتهاك الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب والبلدان في الاستقلال وفي الاختيار الحر لمصيرها وطريق حياتها ، قد أعربت عن قلقها العميق في مؤتمر القمة الثامن في هراري إزاء الحالة في جنوب غربي آسيا ، أي فيما يتعلق بالحالة في أفغانستان ، وأشارت إلى نتائجها الخطيرة على السلم والأمن الدوليين . وأكدت مرة أخرى على حق اللاجئين الأفغان في عودة آمنة ومشرفة إلى ديارهم وأيدت حل هذه المشكلة الكبرى التي لا تعتبر مشكلة إنسانية فحسب .

ولسوء الحظ مضى ما يقرب من سبع سنوات على بدء الازمة دون أن يتحقق أى تقدم في عملية ايجاد الحل السياسي للحالة في أفغانستان ، ولا تنفذ قرارات وتوصيات الأمم المتحدة التي توفر الأساس العادل والاطار الصحيح للحل السلمي السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبما يخدم مصالح جميع الاطراف المعنية .

لكن مما يبعث على الاطمئنان جهود الوساطة التي يبذلها الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، بهدف مواصلة الحوار بين الاطراف المعنية مباشرة . ان جهود الامين العام لخلق الظروف الملائمة للحل السياسي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة تحظى بتأييدنا التام . وإنهاء هذه الازمة على هذا الأساس سوف يشكل مساهمة استثنائية في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وتحسين العلاقات الدولية بصورة عامة ، فضلا عن تعزيز هيبة الأمم المتحدة وفعاليتها .

وإذ نضع في اعتبارنا الدور الذي لا يعوض لمنظمتنا في صيانة السلم والأمن الدوليين ، فضلا عن توفيرها الاطار الصحيح لحل عادل ودائم لهذه المشكلة ، نرى ان الأمم المتحدة يجب أن تواصل مبادرتها بالسعي إلى الحل السياسي لازمة الأفغانية . وبناء على ذلك تشكل هذه المناقشة أيضا مساهمة هامة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ، ودعمها قويا لتلك الجهود .

ان مشروع القرار المقدم يهتدي بهذه المبادئ ويتضمن ، في رأينا ، الأساس المقبول على نطاق واسع للحل السياسي للحالة في أفغانستان. ان يوغوملافيا ، اذ تتقيد بدقة بمواقف حركة بلدان عدم الانحياز وبسياسة عدم الانحياز ، متموت لصالح مشروع القرار وهي مقتنعة بأنها بهذه الطريقة تساهم في حل هذه المشكلة الدولية الهامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠